المشروع السنوي للأداء

لمهمة الشّؤون الدّينيّة لسنة 2024

ماي 2023

الفـــــهـــــرس

المحور الأول: تقديم المهمة

1-استراتيجية المهمّة.

2-برامج المهمة.

3- الميزانية وإطار نفقات المهمة متوسّط المدى.

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة.

1-تقديم البرنامج.

2-أهداف ومؤشرات الأداء.

3-الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى.

الملاحق:

- **بطاقات المؤشرات**
- **بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة**

المحور الأول: تقديم المهمة

1- استراتيجية المهمة:

تتمثل إستراتيجية المهمة في العمل على تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بقطاع الشؤون الدينية الرامية إلى **تيسير إقامة الشعائر الدينية** ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع بما يضمن **الحفاظ على تماسكه الرّوحي** وثوابته والتصدي لكل مظاهر الغلو والتطرف وحماية السلم الاجتماعي في إطار الالتزام باحترام الدّستور الذي يكفل حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية ويضمن حياد المساجد ودور العبادة عن كل توظيف حزبي.

وتندرج **استراتيجية المهمة** في إطار سياسة الدولة الرامية إلى:

- الالتزام على المستوى الدولي بأهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمصادقة عليها من قبل الجمهورية التونسية (خصوصا فيما يتعلق بالأهداف **4-2و4-7و5و16-1**) والاتفاقية الدولية سيداو CEDAWالتي تدعو إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خصوصا في ميدان العمل لكي تضمن المساواة مع الرجل في الحقوق كحق الترقية والتكوين في المجالات ذات الأولوية.
- الالتزام على المستوى الوطني بـ:

- أحكام دستور الجمهورية التونسية الجديد لسنة 2022 وخاصة الفصل 51 منه الذي ينص على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في تحمّل مختلف المسؤوليات في جميع المجالات والسعي إلى تحقيق التناصف مع الرجل في المجالس المنتخبة واتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدها.
- تطبيق مقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

وذلك بالعمل على إبراز المكانة الهامة للمرأة في الإسلام وواجب حسن معاملتها ودورها الكبير في تربية الأبناء للمحافظة على توازن الأسرة والحماية من العنف من خلال الخطب الجمعية والبرامج الإذاعية والتلفزية والدروس الدينية التوعوية والمحاضرات بالجوامع والمساجد.

ويهمّ قطاع الشؤون الدينية جميع فئات المجتمع كبارا وصغارا باختلاف أجناسهم واختلاف مستوياتهم العلمية ومهنهم نظرا لخصوصية المسألة الدينية وحساسيّتها وارتباطها بالعقيدة والأمن الروحي للأشخاص. وهي بذلك تعتبر نقطة قوّة للقطاع وعنصرا موحّدا لجميع أفراد المجتمع يتعين العمل على الحفاظ عليه وتمتينه وتثبيته للحفاظ على التماسك الروحي بين أفراده وحماية السلم الاجتماعي صلبه.

وتعمل المهمة لبلوغ هذه الأهداف على توفير خطاب ديني مستنير ومعتدل ومواكب للعصر يأخذ بمشاغل الناس ويقترح حلولا لها في إطار احترام حرية المعتقد والرأي المخالف بما يضمن سبل التعايش بين الجميع ويحفظ حقوقهم ويقوّي روابط الأخوّة والتعاون والتآزر بينهم.

ويتفاعل قطاع الشؤون الدينية مع بقية القطاعات الأخرى باعتباره يمسّ جميع أفراد المجتمع ويتناول مواضيع لا تقتصر فقط على مسائل العبادات وممارسة الشعائر، بل يتعدّاها إلى مواضيع حياتية وقضايا إجتماعية كقواعد المعاملات في السوق والتحسيس بمخاطر الإدمان على المخدرات لتوعية الناس وإرشادهم. وهو بذلك يتأثر بصفة مستمرة بالواقع المعاش ويتفاعل معه.

وتتمثل أهم التحديات الخارجية التي يواجهها القطاع في تواصل الأزمة الاقتصادية والمالية التي أثّرت سلبا على المالية العمومية والقطاع ونتج عنها نقص في الموارد البشرية وتسجيل شغورات عديدة خاصّة في ما يتعلّق بـالإطارات المسجدية والوعاظ والسلك الإداري المشترك والمهندسين والمعماريين والعملة.

وإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه سجّلت المهمة تدهور الوضعية الإنشائية لعدد كبير من هذه المعالم في ظل غياب الصيانة الدورية لها.

وتسجّل المهمة النقائص التالية التي يتحتّم العمل على تداركها:

- ✓ تواصل غياب بعض النصوص القانونية المنظمة لعمل المهمة (على غرار قطاع الكتاتيب والحج والعمرة وعمليات بناء وصيانة المعالم الدينية) وحاجة البعض الآخر للمراجعة وكذلك غياب خارطة رقمية تبين توزيع المعالم الدينية بالولايات لاعتمادها عند الترخيص في البناء وتقييم الحاجة الفعلية لكل منطقة لبناء معلم ديني (حسب الكثافة السكانية والمسافة الفاصلة عن بقية المعالم الدينية).

- ✓ بطء على المستوى الجهوي في إنجاز أشغال الصيانة والتهيئات الكبرى للمعالم الدينية (مقابل تردي الوضعية الإنشائية لبعض المعالم التي تشكل في بعض الأحيان خطرا على المصلين) نظرا لضعف متابعة نسق استهلاك الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية.
- ✓ نقائص متعلقة بالتوعية الدينية وتتمثل أساسا في ضعف المستوى العلمي والمعرفي لبعض الأئمة ومدرسي آفاق المكلفين بالتوعية الدينية.
- ✓ نقص في عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء (فضاءات للصلاة، ميضاة ودورات مياه خاصة بالنساء) استجابة لحاجياتهن عند ممارستهن لشعائرهن الدينية.

وبصرف النظر عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي يشكو منها القطاع والتحديات الخارجية التي يواجهها المذكورة أعلاه فإن **المحاور الاستراتيجية لمهمة الشؤون الدينية** تتلخّص فيما يلي:

- ☒ إقامة الشعائر الدينية.
- ☒ التوعية الدينية والإرشاد الديني (الدروس والمحاضرات وسائر الأنشطة الأخرى التوعوية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية إلى جانب الخطاب الديني بالمعالم الدينية والفضاءات العمومية ومختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية).
- ☒ تربية الناشئة.

وبناء على ما تقدّم فإن **الأولويات الأساسية للمهمة** تتمثّل فيما يلي:

- توفير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف لجميع أفراد المجتمع نساء ورجالا.
- تكوين الإطارات المسجدية المكلفين بالتوعية الدينية والإرشاد قصد تمكينهم من الرفع من مستواهم العلمي لتقديم خطاب ديني مستنير مساير لمتغيرات الواقع.
- تكثيف التوعية الدينية بالجوامع والمساجد ووسائل الإعلام.
- مزيد العناية بالقرآن الكريم بالتشجيع على حفظه وتلاوته وتجويده.

- مزيد العناية بالكتاتيب لتربية الناشئة ذكورا وإناثا تربية سليمة، عصرية ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- الجانب الروحي والعقائدي للطفل بتعليمه المبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف لتجذيره في محيطه العربي والإسلامي،
- الجانب النفسي للطفل وفقا لطرق التدريس الحديثة وتدريبه على استعمال وسائل الاتصال والتواصل العصرية لتمكينه من مسايرة عصره والتفاعل الإيجابي مع المجتمع وضمان انفتاحه على العالم الخارجي،

- الحد من الفوارق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالاستجابة لحاجيات النساء عند ممارستهن لشعائرهن الدينية على أساس يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

- دعم البحث العلمي والدراسات في مجالات العلوم الإسلامية ونشرها،

- تطوير الإعلام الديني لهدف ترشيد الخطاب الديني،

- العناية بالمعالم الدينية فيما يتعلق بالصيانة والتأثيث والتجهيز وإحكام التصرف فيها،

2- برامج المهمة:

استنادا إلى الإستراتيجية العامة لقطاع الشؤون الدينية فإن برامج المهمة تضم ما يلي:

- **برنامج التنمية الدينية:** وهو برنامج خصوصي يغطي كل الجوانب الخاصة بقطاع الشؤون الدينية. وتندرج استراتيجيته ضمن الاستراتيجية العامة للمهمة المبينة أعلاه.
- **برنامج القيادة والمساندة:** وهو برنامج يهدف إلى حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمادية والمالية لضمان التوظيف الأمثل لهذه الموارد قصد تحقيق الأداء المنشود.

ويمثّل برنامج التنمية الدينية **العمود الفقري للسياسة العمومية للمهمة** حيث إنه من مهامها الاستراتيجية الرئيسية– كما سبق أن تمت الإشارة إليه أعلاه – هي تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بالقطاع الرامية إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

تطورت ميزانية مهمة الشؤون الدينية خلال الفترة 2023-2024 على النحو التالي:

جدول عدد 01:

تطوّر تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطوّر	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	147.320	152.620	5.300	3,59
	اعتمادات الدفع	147.320	152.620	5.300	3,59
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	17.850	18.900	1.050	5,88
	اعتمادات الدفع	17.850	18.900	1.050	5,88
نفقات التدخّلات	اعتمادات التعهد	12.470	12.480	10	0,08
	اعتمادات الدفع	12.470	12.480	10	0,08
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1.100	1.330	230	20,90
	اعتمادات الدفع	2.500	3.000	500	20
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	178.740	185.330	6.590	3,68
	اعتمادات الدفع	180.140	187.000	6.860	3,80

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 02:

تطوّر تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2024

حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطوّر	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
البرنامج عدد 1 التنمية الدينية	اعتمادات التعهد	161.500	167.850	6.350	3,93
	اعتمادات الدفع	162.000	168.250	6.250	3,85
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	17.240	17.480	240	1,39
	اعتمادات الدفع	18.140	18.750	610	3,36
المجموع العام	اعتمادات التعهد	178.740	185.330	6.590	3,68
	اعتمادات الدفع	180.140	187.000	6.860	3,80

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تطورت ميزانية مهمة الشؤون الدينية خلال سنتي 2023-2024 بنسبة لا تتجاوز 4 بالمائة (3,80 %) و يفسّر هذا الارتفاع الطفيف أساسا بـــ:

- تطوّر نفقات التأجير العمومي بنسبة 3,59 % أي بزيادة قدرها 5.300 أ.د لخلاص الزيادات في الأجور وجزء من مساهمات المشغل بعنوان التغطية الاجتماعية واحتساب كلفة الترقيات والتدرج .
- تطور نفقات التسيير بنسبة 5,88% . ويرجع ذلك أساسا إلى الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتسيير بمبلغ 1.050 ا.د لمجابهة النفقات ذات العلاقة لبرنامجي التنمية الدينية والقيادة والمساندة .
- تطور نفقات الاستثمار بنسبة 20% دفعا. ويرجع ذلك أساسا إلى الترفيع في الاعتمادات المخصصة للاستثمار بمبلغ 500.000 أ.د لتوفير الحاجيات الضرورية لمختلف المصالح من ناحية ومجابهة طلبات أشغال الصيانة والتهيئة للمعالم الدينية من ناحية أخرى.

ب-إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026):

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	133.570	147.320	152.620	153.162	158.300
نفقات التسيير	17.355	17.850	18.900	20.800	23.800
نفقات التدخلات	11.795	12.470	12.480	14.200	14.827
نفقات الاستثمار	1.545	2.500	3.000	3.300	3.500
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	164.265	180.140	187.000	191.462	200.427
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	164.265	180.140	187.000	191.462	200.427

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
البرنامج عدد 01: التنمية الدينية	147.181	162.000	168.250	171.315	178.380
البرنامج 9: القيادة والمساندة	17.086	18.140	18.750	20.147	22.047
المجموع	164.267	180.140	187.000	191.462	200.427

من المتوقع أن تسجل ميزانية المهمة دفعا سنة 2024 تطوّرا طفيفا يبلغ نسبة 3,80% مقارنة بسنة2023يتوزع على البرامج وفقا لما يلي:

- برنامج التنمية الدينية: نسبة تطوّر بـ3,85 %.
- برنامج القيادة والمساندة: نسبة تطوّر بـ 3,36 %.

ويفسّر ذلك أساسا بتطوّر نفقات التأجير العمومي بنسبة 3,59 % وتطور نفقات التسيير بنسبة 5,88 % وتطوّر نفقات الاستثمار بنسبة 20% دفعا مثلما تمت الإشارة إليه أعلاه.

هذا ومن المؤمل أن تتطوّر ميزانية المهمة خلال الفترة 2024-2026 من 187.000 دينار سنة 2024 إلى 200.427 دينار سنة 2026 أي بنسبة تقدّر بـ 7,18 %.

ويجدر التذكير أنه قد وقع ضبط هذه التقديرات في علاقة بالأهداف الاستراتيجية للمهمة ومؤشرات قيس الأداء المضبوطة خاصة فيما يتعلق بنسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني والنسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث اضافة إلى نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء ونسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد و الفضاءات العمومية و المحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

البرنامج عدد1:"التنمية الدينية "

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه المهمة " السيد سامي القاسمي "

المدير العام للمعالم الدينية منذ جانفي 2017

1- تقديم البرنامج:

1.1 - الاستراتيجية:

يستمدّ برنامج التنمية الدينية **كامل استراتيجيته** من الاستراتيجية العامة للمهمّة المبينة بالمحور الأول أعلاه نظرا لكونه برنامج خصوصي وحيد موكول له تنفيذ كامل السياسات العمومية للمهمة في قطاع الشؤون الدينية. وبناء عليه فإن استراتيجية البرنامج ونقاط قوته ونقاط ضعفه والفرص المتاحة له والتحديات الخارجية التي تواجهه وأولوياته الأساسية هي نفسها الخاصة بالمهمة والتي سبق التعرّض إليها أعلاه.

وتندرج استراتيجية البرنامج (كما هو الشأن بالنسبة لاستراتيجية المهمة ومثلما تمت الإشارة إليه بالمحور الأول من المشروع) ضمن:

- أهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمصادقة عليها من قبل الجمهورية التونسية خصوصا فيما يتعلق بالأهداف2-4و4-7و5و16-1.
- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة إذ تحرص المهمة على تفعيل هذه الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي متكامل.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الاتجاه. وتعتبر بذلك مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

وتعتبر مهمة الشؤون الدينية فاعلا هاما في تنفيذ آثار هذه الخطة الوطنية. حيث تساهم خاصة في تنفيذ كل من:

- ✓ **الأثر الأول** المتعلق بالعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في الممارسات بتوعية المواطنين وتحسيسهم من ناحية والمساهمة في صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة فيما يخص الجانب التشريعي من ناحية أخرى.
- ✓ **الأثر الثاني** المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي،
- ✓ **الأثر الرابع** المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ وكذلك الأثر الخامس المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

2.1 – الهياكل المتدخلة:

تتدخل الهياكل الإدارية التالية في تنفيذ السياسة العمومية للبرنامج وهي الإدارة العامة للإطارات المسجدية والإدارة العامة للمعالم الدينية والإدارة العامة للدراسات والتكوين الديني والبحوث والنشر والتفقدية العامة للشؤون الدينية. وتشرف هذه الهياكل على الإطارات المسجدية والمعالم الدينية وتسهر على ضمان حسن سير الحياة الدينية في الجهات.

وتتبع البرنامج مؤسّسان عموميتان ذات طابع إداري هما المعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان والمعهد الأعلى للشريعة بتونس مكلّفان بتكوين الإطارات الدينية ونشر الإنتاج الفكري في مجال العلوم الدينية.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2-تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تم ضبط الأهداف الإستراتيجية لهذا البرنامج على النحو التالي:

- **الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.**

يعتبر هذا الهداف هدفا إستراتيجيا لارتباطه الوثيق بالمحور الاستراتيجي "إقامة الشعائر الدينية" المنصوص عليه أعلاه. وتعمل المهمّة على توفير الظروف المثلى للمصلين من جنس الإناث والذكور على حد سواء تيسيرا لممارسة شعائرهم الدينية لهم وذلك بـــ:

- العناية بالمعالم الدينية (جوامع ومساجد) من خلال إنجاز أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث بها حفاظا على الموروث الديني وتوفيرا لأفضل الظروف لمرتاديها قصد أداء الشعائر الدينية.
- توفير الإطار البشري بالمعالم الدينية بالعدد الكافي والعمل على سد الشغورات بها تيسيرا لإداء الشعائر.
- تحييد دور العبادة وذلك بالعمل على تحييد الأنشطة التي تقوم بها الإطارات المسجدية بالجوامع والمساجد (الخطب الجمعية والدروس مثلا ...) عن كل توظيف حزبي بتكثيف عمليات التفقد والمراقبة التي يقوم بها المتفقدون والوعاظ للمعالم الدينية حماية لها من الاستيلاء لهدف المحافظة على السلم الاجتماعي والأمن وحماية البلاد من أخطار الغلو والتطرّف والتصدّي للفكر الديني التكفيري المرتبط بالإرهاب.
- الترخيص في بناء الجوامع والمساجد والمصادقة على ترسيمها كمعالم دينية تنفق عليها الدولة (تحت إشراف المهمّة) استجابة لطلبات المواطنين بالولايات لهدف توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطوّر عدد السكان بكل ولاية.
- الحرص على توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة عند ممارستها لشعائرها بالمعالم الدينية للحد من الفوارق بين النساء والرجال.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.**

- **تعريف المؤشّر:** معرفة عدد المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني وذلك بالرجوع لآخر نشرة شهرية للإحصائيات المنجزة من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

- **دواعي اختيار المؤشر:** دراسة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات وربطها بعدد السكان في كل ولاية وداخل نفس الولاية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية لكل ولاية وطابعها الحضري أو الريفي لهدف الحد من عدم التوازن بين الجهات واقتراح الحلول والإجراءات الممكن اتخاذها لتدارك الوضعية من بينها إعطائها الأولوية في إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد وتسوية الوضعيات والإشكاليات العقارية المتعلقة بها إن وجدت. ويقع احتسابه على المستوى الوطني قصد متابعة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية في علاقة بالكثافة السكانية في كل ولاية.

حيث إنه من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بالولايات تمت ملاحظة اختلال في التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات (وأحيانا داخل نفس الولاية) مقارنة بعدد السكان بكل ولاية إذ يتجاوز عدد المعالم الدينية في بعضها المستوى الوطني بحساب الألف ساكن وتجده دون ذلك في بعض الولايات الأخرى.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** يهدف المؤشر إلى توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطور عدد السكان بكل ولاية وذلك قصد ضمان تيسير ممارسة الشعائر الدينية لكل المصلين من جنس الإناث والذكور على حد سواء.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-1-1: **نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.**	**ألف ساكن %°**	**0,584**	**0,556 (*)**	**0,565 (*)**	**0,574 (*)**	**0,583 (*)**

(*) وقع تعديل هذه النسب مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 حيث وقع تحيين العدد الجملي للسكان (أنظر أسفله).

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تبلغ نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني سنة 2022 ما قدره 0,584 (جامع أو مسجد بالنسبة لكل ألفي ساكن).

وتجدر الإشارة أنه قد وقع تحيين هذه النسبة فيما يتعلق بسنة 2023 والسنوات التي تليها مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 وذلك لهدف إعطاء هذا المؤشر أكثر دلالة ومزيد ربط تطور عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى بتطور عدد السكان. حيث وقع اعتماد النشرة الشهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء لشهر مارس 2022 لتقدير عدد السكان الذي بلغ 11.746.700 ألف ساكن في غرة جويلية 2020 عوضا عن اعتماد التعداد العام للسكان (10.982.600نسمة) الذي وقع اعتماده في التقرير السنوي للأداء لسنة 2022 والذي يرجع إلى سنة 2014 وقد مرّت عليه قرابة ثمانية سنوات.

ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ سنة 2023 نسبة 0,556و0,565 سنة 2024 و 0,583 سنة 2026 و ذلك بالاعتماد على معدل حسابي لتطور عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى يبلغ 107 معلم ديني.

وفي هذا الإطار، ستعمل المهمة على توفير جامع لكل 2000 ساكن ومتابعة تراخيص بناء الجوامع والمساجد في كل ولاية وعلى المستوى الوطني قصد تيسير ممارسة الشعائر الدينية بالنسبة للرجال والنساء.

✓ **المؤشر 2.1.1: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة عدد المعالم الدينية ذات الأولوية التي ستشملها أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية والمقصود بها المعالم الدينية التي تهدّد بالسقوط أو التي تستوجب حالتها الإنشائية تدخلا عاجلا لضمان سلامة مرتاديها وهي في حاجة ماسّة للتدخّل.

-**دواعي اختيار المؤشر:** متابعة الحالة الإنشائية العامة لبناءات المعالم الدينية والتدخّل سنويا في المعالم الدينية ذات الأولوية اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة بالميزانية المخصصة للغرض وذلك بالرجوع إلى الحالة الإنشائية العامة للمباني (مقرات في حاجة ماسة للتهيئة والصيانة أو للتأثيث، مقرات تهدّد بالسقوط وتشكل خطرا على سلامة المصلين) باعتماد بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمعالم الدينية.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** هو مؤشر يهدف إلى العناية بالجوامع والمساجد من حيث الصيانة والتهيئة والتأثيث للمحافظة على الموروث الديني من ناحية ولغرض توفير الظروف المثلى للمصلين للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجهمن ناحية أخرى وهو في علاقة عضوية بالهدف الاستراتيجي المتمثل في" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-1-2: **النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**	%	41	83,50	83,75	84	85,25

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

بلغت النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث سنة 2022 41 بالمائة. و تعتبر هذه نسبة ضعيفة مقابل ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (75 بالمائة) ويرجع ذلك أساسا إلى عدم فتح كامل الاعتمادات المخصصة في الغرض للمهمة منذ بداية السنة حيث تم فتحها بصفة تدريجية علاوة على التخفيض في مبلغها نظرا للصعوبات المالية التي تمر بها ميزانية الدولة .

ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ 83,5 بالمائة سنة 2023 و83,75 بالمائة سنة 2024 لتصل إلى 85,25 بالمائة سنة 2026 من خلال حرص المهمّة على أن تشمل أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث عددا أكبر من المعالم الدينية بالاعتماد على قائمة سنوية للمعالم الدينية ذات الأولوية في التدخل بالرجوع لحالتها الإنشائية العامة التي تتطلّب تدخّلا سريعا وعاجلا (بناء على بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمقرات.) وذلك قصد توفير الظروف المثلى للمصلين ذكورا وإناثا للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجه.

✓ **المؤشر 3.1.1: نسبة سدّا لشغورات بالمعالم الدينية:**

-**تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّننا من معرفة نسبة سد الشغورات المسجّلة بالمعالم الدينية. والمقصود بالشغورات كل الخطط المسجدية الشاغرة بالمعالم الدينية النشطة والتي لم يقع تسديدها. وتحدث هذه الشغورات على إثر إحداثات جديدة أو تكون متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية وراجعة لسنوات ماضية.

- **دواعي اختيار المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى توفير الإطار البشري بالعدد الكافي بالمعالم الدينية (إمام للصلوات الخمس ومؤذن وقائم بالشؤون بالنسبة للمساجد مع إضافة إمام خطيب بالنسبة للجوامع) لتمكين مرتادي الجوامع والمساجد من أداء شعائرهم الدينية في أحسن الظروف حيث لا يمكن لهذه المعالم الدينية أن تشتغل على الوجه المطلوب دون توفّر الإطار البشري اللازم المكلف بتسييرها من ناحية ولهدف حماية بيوت الله من الاستيلاء على المنبر و الانتهاكات التي قد تحصل من قبل المتشدّدين الذين يسعون إلى بث الفكر الديني المتطرّف والفتنة بين الناس من ناحية أخرى للحفاظ على السلم الاجتماعي .

وللأسباب الآنفة الذكر يتعين على المهمة العمل على تسديد أكثر ما يمكن من الشغورات في الخطط المسجدية ومتابعتها بصفة دورية.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** إن تيسير إقامة الشعائر الدينية للمواطنين لا يقتصر فقط على توفير الظروف المادية المثلى للغرض (معلم ديني مهيّأ ونظيف ومؤثّث) بل يتعدّاها إلى ضرورة توفير الإطار البشري اللازم لإقامة هذه الشعائر من إمام لصلاة الجمعة وإمام للصلوات الخمس ومؤذن وقائم بالشؤون توكل له مهمة تنظيف المعالم الدينية والفضاءات الراجعة له بالنظر، لذلك وجبت متابعة الشغورات المسجّلة بكل المعالم الدينية والعمل على سدّها تدريجيا وفقا للإمكانيات المتاحة بالميزانية مع اللجوء إلى الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى لبلوغ الهدف المنشود.

✓ **تقديرات المؤشر 3.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-1-3: **نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية**	%	8,26	8	8,20	8,40	8.45

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

بلغت نسبة سد الشغورات 8,26% سنة 2022 حيث قامت المهمّة بسد 374 شغورا في الخطط المسجدية من مجموع 4527 شغورا في موفي ديسمبر 2022 موزعة على 24 ولاية.

وفي ظل الوضع الاقتصادي الصعب التي تمر به البلاد التونسية ستعمل المهمة على الحفاظ تقريبا على نفس النسبة خلال الفترة المتراوحة بين 2023- 2026 وذلك بمزيد العمل على حوكمة التعيينات في الخطط المسجدية بالمعالم الدينية باللجوء إلى ضم الخطط قصد توفير الظروف المثلى للمصلين للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجه. وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الإلتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

✓ **المؤشر 4.1.1: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصّصة للنساء (فضاءات للصلاة، و ميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة.

- **دواعي اختيار المؤشر:** هو مؤشر ينبني على مبدإ المساواة بين المرأة والرجل ويهدف إلى توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد استجابة لحاجياتهنّ عند ممارستهنّ لشعائرهنّ بالمعالم الدينية (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه). وقد وقع اعتماد هذا المؤشر نظرا لضعف نسبة تخصيص مثل هذه الفضاءات بالمعالم الدينية مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية في حين أن للمرأة احتياجات خصوصية عند أدائها لشعائرها ولا يمكن لها تلبيتها إلا بتوفير فضاءات خاصة بها.

ويعزى ذلك إلى عزوف عدد هام من النساء عن الذهاب إلى المساجد (خاصة في المناطق الريفية) لتأدية وممارسة شعائرهن الدينية ومتابعة الدروس والمحاضرات الدينية التوعوية مما يحول دون انتفاعهنّ بهذه الدروس والمحاضرات. كما يحول دون استشارتهنّ لإمام الصلوات الخمس أو الإمام الخطيب بخصوص مسائل أو مواضيع شرعية متعلقة بممارستهنّ للعبادات قصد اصلاح بعض الأخطاء المرتكبة.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** في إطار الهدف الاستراتيجي المرسوم المتعلق بتيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني فإنه من أوكد الواجبات العمل على الحد من الفوارق بين النساء والرجال والأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية للنساء (تيسيرا لهنّ) بتوفير فضاءات مخصّصة لهنّ بالمعالم الدينية (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) لتمكينهنّ من ممارسة شعائرهنّ في أحسن الظروف.

✓ **تقديرات المؤشر 4.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-1-4: **نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء**	%	1,64	2,05	6,70	3,17	3,07

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

يتوقع أن يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفى ديسمبر 2023 ماقدره6527 معلما دينيا، حيث يحتوي 5127 منها على فضاءات مخصصة للنساء (أي بنسبة 78,55 بالمائة).

وفي موفى سنة 2024 يتوقّع أن يبلغ عدد المعالم الدينية المحتوية على فضاءات مخصصة للنساء حوالي 5470 من مجموع 6634 معلما دينيا أي بنسبة تطور تقدّر بـ 6,7 بالمائة. أما بالنسبة لسنتي 2025 و2026 فإن هذه النسبة من المتوقع أن تبلغ تباعا 3,17 بالمائة سنة 2025 و 3,07 بالمائة سنة 2026 .

ويفسّر تراجع هذه النسبة خاصة بالنسبة للمعالم الدينية المحدثة المحتوية على فضاءات خاصة بالنساء بتفاوت نسب تقدم أشغال البناء من معلم ديني إلى آخر ومن جهة إلى أخرى نتيجة ارتباط بناء المعالم الدينية الجديدة بتوفر الهبات والتبرعات للقيام بأشغال البناء.

وستعمل المهمة على الترفيع تدريجيا في عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصّصة للنساء (الترفيع في نسبة التطور) للحد من الفوارق بين الجنسين والسعي إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينهما عند أداء الشعائر الدينية.

الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال:

يعتبر هذا الهداف هدفا إستراتيجيا مركزيا لارتباطه الوثيق بالمحورين الاستراتيجيين " التوعية الدينية والإرشاد الديني " و "التربية بالكتاتيب " وذلك بضبط الخطط والبرامج الرامية إلى:

- صيانة القيم الروحية لأفراد المجتمع عند إقامة الشعائر الدينية،
- حماية المجتمع من أخطار الانغلاق والغلو والتطرف بتكثيف التوعية والإرشاد الديني لتحسيس المواطنين وتذكيرهم بمبادئ الدين الإسلامي السمحة وأحكامه المبنية على التسامح والداعية إلى الوسطية والاعتدال والتيسير،
- دعم روابط الألفة والتضامن والتآزر بين أفراد المجتمع لغاية حفظ مقوّمات الهوية العربية الإسلامية والحفاظ على الشخصية التاريخية التونسية وتقوية التعلق بها،
- الحد من الفوارق بين الرجال والنساء والعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينهما تكريسا لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف المبنية على الوسطية والاعتدال والتسامح وعدم التفرقة والتمييز،

- تربية الناشئة بالكتاتيب تربية سليمة، عصرية ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع التونسي،

وحيث إنّ الدين الإسلامي الحنيف، الذي يمثل ديانة السواد الأعظم من الشعب التونسي، ينبني على مبادئ **الوسطية والتسامح والاعتدال** المشار إليها أعلاه وهو ما يمكّن من حماية المجتمع من أخطار الانغلاق والغلو والتطرف والتشدّد ويدعم السلم الاجتماعي ويقوّي روابط الألفة والتضامن والتآزر بين المواطنين ويحفظ مقوّمات الهوية ويحث الجميع على المثابرة في العمل وبذل الجهد والمساهمة الفعالة في البناء، فإنه يتعين العمل على ترسيخ هذه المبادئ وذلك بـــ:

- تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الإطارات الدينية (الوعاظ والإطارات المسجدية) وبالخصوص الأئمة الخطباء وأئمة الصلوات الخمس لتطوير أدائهم والرفع من مستواهم نظرا لدورهم الفعّال في توعية الناس ونشر الفكر الديني المستنير.
- تكثيف الإرشاد الديني والدروس التوعوية والتظاهرات والمحاضرات الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى والملتقيات والندوات والأيام الدراسية والإملاءات القرآنية والمسامرات الدينية ...لتحسيس المواطنين ونشر الوعي والفكر الديني المستنير.
- تكثيف المنشورات التوعوية والتحسيسية لتذكير المواطنين بأحكام الشريعة ومبادئها السمحة المتمثلة في الوسطية والاعتدال والتسامح.
- العمل على إحكام تنظيم سير الشعائر الدينية بتيسير ظروف إقامتها وتوفير الظروف المثلى لأدائها ومراقبة المشرفين عليها وسد الشغورات بالجوامع والمساجد لحماية بيوت الله من الاستيلاء وقطع الطريق أمام الفكر الديني المتشدّد.
- مراجعة برامج التعليم بالكتاتيب مسايرة لمتغيرات الواقع.

ولهذا الغرض فإنه قد تم اعتماد المؤشرات الآتي ذكرهما:

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يتعلّق بمتابعة نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج).

- **دواعي اختيار المؤشر:** يهدف المؤشر إلى متابعة التوعية والإرشاد الديني بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى من ناحية ومتابعة التوعية والإرشاد الديني للحجيج التونسيين بالبقاع المقدسة من ناحية أخرى وذلك بهدف ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح للدين الإسلامي الحنيف لدى جميع المواطنين وتوعيتهم وتحسيسهم ونشر الفكر الديني المستنير لمقاومة التطرّف والتشدّد والإرهاب.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** للمؤشر علاقة مباشرة بالهدف الاستراتيجي المتمثل في " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال" والتي لا يتأتى إلاّ عن طريق الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني لذلك وجب تكثيف هذه الأنشطة ومتابعة نسق تطوّرها.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023 محيّن (*)	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**	%	93,22	11	11,50	11,70	12

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل مجموع الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (سجون، مراكز إصلاح، دور مسنّين ...) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج المنجزة في موفى سنة 2022 من قبل الائمة الخطباء ومدرسي آفاق ومتفقدي الشؤون الدينية ارتفاعا ملحوظا مقارنة لما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (10,50 بالمائة) . فقد بلغ العدد الجملي للدروس 327.731 درسا سنة 2022 مقابل 169.614 درسا سنة 2021 . ومن المنتظر أن يتواصل عدد الدروس في الارتفاع ليبلغ سنة 2023 قرابة 363.781 درسا و401.469 درسا سنة 2024.

كما ستعمل المهمة في إطار إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في سياستها وتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال" على إدراج العديد من الدروس التي تتناول العديد من المواضيع ذات العلاقة نذكر على سبيل المثال " العنف المسلط على النساء" " دورة المرأة في تماسك الأسرة والمجتمع" و" أهمية الخطاب الديني في تحصين الأسرة من الإدمان"

✓ **المؤشر 2.2.1: نسبة تطور الكتاتيب على المستوى الوطني**

-تعريف المؤشر: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني لتقدير مدى استجابة العدد الموجود لحاجيات الأطفال دون السادسة من العمر من التربية بالكتاتيب.

-دواعي اختيار المؤشر: يهدف المؤشر إلى دراسة الحاجيات الحقيقية للناشئة (ذكورا وإناثا) دون السادسة من العمر من التربية بالكتاتيب قصد ايلاءهم العناية اللازمة وتمكينهم في كل الجهات من تلقي تربية سليمة وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف من خلال تحفيظ القرآن وتفسيره لتحفيز الذاكرة لديهم وتعريفهم بقواعد اللغة العربية والمبادئ الأساسية للدين الإسلامي وقواعد العبادات وتنمية قدراتهم اليدوية ومؤهّلاتهم في التواصل مع العالم الخارجي...

-مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف: للمؤشر علاقة مباشرة بالهدف المتمثل في المحافظة على التماسك صلب المجتمع لدى النساء والرجال وذلك بتربية الناشئة (جيل المستقبل) تربية سليمة ومتوازنة وغرس القيم النبيلة لديهم واكسابهم مكارم الأخلاق منذ الصغر وفق التعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

✓ تقديرات المؤشر2.2.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-2-2: **نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني**	%	-4,13	2,20 (*)	2,25 (*)	2,30 (*)	2,35 (*)

(*) وقع تعديل هذه النسب مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة **2023** حيث تم تسجيل نسبة تطوّر سلبية سنة **2022**.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجلت نسبة تطور الكتاتيب على المستوى الوطني سنة 2022 نسبة **سلبية**. فقد بلغ العدد الجملي للكتاتيب بمختلف الولايات في موفي 2022 قرابة 1898 كتابا مقابل 1967 كتابا سنة 2021. ويفسر هذا الانخفاض الملحوظ بتسجيل العديد من الشغورات في خطة مؤدب سنة 2022 لم يقع تعويضها وهي ناتجة عن إعفاءات أو حالات وفاة أو نقل.

أما بالنسبة لسنة 2023 فمن المتوقع أن تسجل هذه النسبة تطورا طفيفا حيث أن المهمة ستعمل في حدود الإمكانيات المتاحة على تعويض الشغورات و ضم الخطط.

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	– المؤشّر 1-1-1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني:	0,565 °%	النشاط1: الإشراف على المعالم الدينية.	20.634	إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد بالمناطق التي لا يتماشى عدد المعالم الدينية بها مع كثافتها السكانية.
	– المؤشّر 1-1-2: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث:	83,50 %			التحيين المستمر لقائمة المعالم الدينية ذات الأولوية التي تستوجب حالتها تدخلا سريعا وعاجلا لوقف تدهور حالتها الإنشائية العامة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	- المؤشّر 1-1-3: نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية:	8 ,20 %	النشاط1: الإشراف على المعالم الدينية.		المتابعة دورية للشغورات بالمعالم الدينية مع حث الإطارات المسجدية للجمع بين الخطط (ثلاث خطط على أقصى تقدير) .
الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	- المؤشّر 1-1-4: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء:	2,06%			- إدراج "تخصيص فضاءات خاصة بالنساء بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات" عند القيام بأشغال التهيئة والصيانة ضمن البرنامج السنوي للوزارة وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية. - تعميم هذه الفضاءات بصفة تدريجية بالمعالم الدينية التي تفتقر لمثل هذه الفضاءات. - اشتراط توفير فضاءات مخصصة للنساء (بيت للصلاة مع الميضأة أو دورات المياه) في ملفات طلب تراخيص بناء المعالم الدينية. - توعية النساء وتحفيزهن للذهاب للمساجد بصفة منتظمة ومتى تيسّر لهن ذلك.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.	المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا:	11,50 %	النشاط2: التكوين ونشر الإنتاج الفكري.	1.479	– تكثيف الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا – التشجيع على النشر وترويجه.
			النشاط3: تنظيم الشعائر الدينية.	22.512	
			النشاط4: التوعية الدينية والإرشاد الديني	112.835	
الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.	المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني:	2,25%	النشاط5: تحفيظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره	10.790	إعطاء الأولوية في الترخيص في بناء أو فتح الكتاتيب للجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون الست سنوات قصد إتاحة الفرصة لهم لتلقي تربية سليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
			المجموع	168.250	

.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				(2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	130.604	144.220	149.120	4.900	3,39
نفقات التسيير	15.557	16.000	17.000	1.000	6,25
نفقات التدخلات	519	770	980	210	27,27
نفقات الاستثمار	501	1.010	1. 150	140	13,86
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	147.181	162.000	168.250	6.250	3,85

جدول عدد 04:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	130.604	144.220	149.120	149.905	154.500
نفقات التسيير	15.557	16.000	17.000	18.500	20.800
نفقات التدخلات	519	770	980	1.400	1.540
نفقات الاستثمار	501	1.010	1. 150	1.510	1.540
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	147.181	162.000	168.250	171.315	178.380
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	147.181	162.000	168.250	171.315	178.380

تطورت تقديرات النفقات المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) لبرنامج التنمية الدينية كما يلي:

-أ- نفقات التأجير: وقع الترفيع فيها تدريجيا من 144.220 أ. د سنة 2023 إلى 149.120أد سنة 2024 وذلك لخلاص أجور الإطارات المسجدية بالمعالم الدينية و جزء من مساهمات المشغل بعنوان التغطية الاجتماعية المتفرغين منهم المتمتعين بالأجر الأدنى الصناعي المضمون نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع.

ب– . نفقات التسيير:

شهدت نفقات التسيير سنة 2024 مقارنة بـ 2023 ارتفاعا يقدر بـ 1.000 ألف دينار وذلك لخلاص مصاريف استهلاك الكهرباء والماء بالجوامع والمساجد المقدّرة سنويا بمبلغ يفوق الـ 18 مليون دينار والتي سجلت المهمة بخصوصها متخلدات بالذمة راجعة للسنوات الماضية تفوق الـ 16 مليون دينار.

ومن المؤمل أن تشهد هذه النفقات تدريجيا ارتفاعا سنتي 2025 و2026 لتبلغ 20.800 أ. د سنة 2026 وهو ما سيمكّن من ضمان السير العادي للهياكل الإدارية الراجعة بالنظر للبرنامج.

وأمام هذه الوضعية فإن المهمة ستعمل على ترشيد استهلاك الطاقة بالمعالم الدينية ذات الاستهلاك المرتفع والحد من المتخلدات بالذمة المتراكمة بعنوان السنوات المنقضية من خلال وضع خطة للتحكم في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة والبديلة بالجوامع والمساجد.

ج–نفقات التدخل:

وقع الترفيع في النفقات الخاصة بالتدخلات لسنة 2024 والسنوات المقبلة للاعتبارات التالية:

-مجابهة الارتفاع الكبير في مصاريف تنظيم الحج إلى البقاع المقدسة (مصاريف الإقامة ومصاريف النقل والمصاريف الأخرى ذات العلاقة) بغية المحافظة على مستوى مقبول للخدمات المقدمة للحجيج التونسيين.

- تمويل مسابقة تونس العالمية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده التي تنظمها المهمة سنويا.

د– نفقات الاستثمار:

بلغت الاعتمادات المرصودة 1.010 أ.د دفعا سنة 2023 للقيام بأشغال التهيئات الكبرى للمعالم الدينية. وهي دون الحاجيات الحقيقية للمهمّة. وقد وقع تقدير مبلغ قدره 1. 150 أ.د في الغرض بمشروع ميزانية سنة 2023. ومن المؤمل أن يقع الترفيع تدريجيا في الاعتمادات سنتي 2024 و2025 لتبلغ 1.540أ. د سنة 2026 قصد مجابهة الحاجيات.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن الحكومة التونسية قد تولّت في إطار التعاون الدولي ابرام اتفاقيات مع بعض الأطراف الممولة لإنجاز مشاريع خصوصية مبوّبة كالآتي:

*** مشاريع ممولة من الصّندوق السّعودي للتنمية (هي الآن في طور إعداد كراسات الشروط واحالتها للصندوق قصد المصادقة عليها): وهي:**

-مشروع ترميم جامع عقبة بن نافع بالقيروان ومحيطه الخارجي والفسقيات بتمويل من (اتفاقية مبرمة في 2017/07/27) بتكلفة جملية قدرها 15 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 42 مليون دينار. ويتدخّل في هذا المشروع كل من المعهد الوطني للتراث (وزارة الشؤون الثقافية) ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية.

- مشروع ترميم جامع الزيتونة المعمور والمنطقة المحيطة به(اتفاقية مبرمة في2018/04/04) بتكلفة جملية قدرها 5 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 14 مليون دينار. ويتدخّل في هذا المشروع كذلك كل من المعهد الوطني للتراث (وزارة الشؤون الثقافية) ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية.

- مشروع صيانة جامع الملك عبد العزيز بالمنار1 بتونس العاصمة (اتفاقية مبرمة في 2018/12/13) بتكلفة جملية قدرها 2 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 1,500 مليون دينار. ويتدخّل في هذا المشروع كل وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية.

*** مشروع ممول من الجمهورية التركية(في انتظار انطلاق الاشغال)**:مشروع ترميم وصيانة جامع محمد باي بتونس العاصمة (سيدي محرز) في حدود التكلفة التي ستنبثق عن الدراسات الفنية .و يتدخّل في هذا المشروع كل من وزارة الشؤون الدينية صاحبة المشروع والمعهد الوطني للتراث بحكم الاختصاص والجمهورية التركية الجهة المموّلة.

* **مشروع ممّول من دولة الكويت (في طور إعداد الدراسات الفنية)**: مشروع بناء وتجهيز جامع الزيتون ومقر للمعهد الأعلى للشريعة بالحرايرية بتونس بتكلفة جملية قدرها 8 مليون دولار أمريكي. ويتدخّل في هذا المشروع كل من وزارة الشؤون الدينية صاحبة المشروع ودولة الكويت الجهة المموّلة.

البرنامج عدد9:"القيادة والمساندة "

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه المهمة " السيد ة هاجر الختالي "

مديرة عامة (من 01 أكتوبر 2020 إلى الآن)

1) تقديم البرنامج:

1.1 – الاستراتيجية:

تتمثل إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة أساسا في تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وكامل مصالح المهمة مركزيا وجهويا. ويشمل مجال تدخّله المجالات الآتي ذكرها:

☒ **الموارد البشرية**: وذلك بإحكام التصرف فيها قصد التحكم في كتلة الأجور من خلال:

- حسن ضبط حاجيات المهمة من الموارد البشرية حسب الاختصاص وتوظيف وإعادة توظيف الأعوان حسب حاجيات مختلف المصالح.
- تكوين ورسكلة أعوان الأسلاك المشتركة والخصوصية قصد الرفع من أدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات المهنية.
- تقييم مردودية الأعوان ومتابعة مسارهم المهني (تدرج، ترقيات، ..... إلخ)

☒ **المنظومات الإعلامية**: وذلك من خلال العمل على توفير المنظومات المعلوماتية التي تساهم في تيسير العمل بالمهمة وتوفير المعلومات الضرورية والحينيّة والدقيقة في الوقت المطلوب.

☒ **الشؤون المالية**: وذلك بالعمل على الضغط على النفقات العمومية وإبقائها في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية لبلوغ الأهداف المرجوة.

☒ **الشؤون العقارية**: وذلك بالعمل على حسن التصرف في ممتلكات وعقارات المهمّة من خلال:

- تسوية وضعية المعالم الدينية التي أحدثت دون تراخيص.
- تسوية وضعية العقارات الموهوبة للمهمّة قصد بناء معالم دينية.
- تسوية النزاعات العقارية التي تكون المهمّة طرفا فيها.
- التصرف في العقارات الراجعة بالنظر للمهمّة وجردها وتحمّل النفقات الخاصة بها.

☒ **الخدمات اللوجستية**: وذلك بالعمل على:

- توفير وسائل العمل الضرورية لمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة على المستويين المركزي والجهوي من تجهيزات ومعدات وأثاث لضمان حسن سير العمل بها.
- حسن التصرف في أسطول سيارات المهمّة والعمل على ترشيد استهلاك الطاقة والماء بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الدينية والمعالم الدينية الراجعة بالنظر المهمّة من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من الاستهلاك المفرط للطاقة والماء لهدف الضغط على النفقات وابقائها في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية.

☒ **الشؤون القانونية**: وذلك بالعمل على تطوير النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعمل المهمّة.

- **الاتصال**: وذلك عبر التعريف بمختلف أنشطة المهمّة في وسائل الإعلام قصد ضمان انخراط أوسع للمواطنين فيها من خلال تكثيف البرامج الدينية التوعوية المسموعة والمرئية التي تتناول مواضيع في علاقة مباشرة بالواقع اليومي المعاش (على غرار مكافحة الإرهاب ...) الموجهة لعامة المواطنين وبالخصوص الشباب منهم.

☒ **الشراءات**: وذلك من خلال حسن تحديد الحاجيات السنوية الضرورية لمختلف المصالح من تجهيزات ومعدات وأثاث ومصاريف أخرى لترسيم تكلفتها الجملية بمشروع ميزانية المهمّة.

وتتنزّل استراتيجية البرنامج في إطار التعهدات الدولية للدولة التونسية التي صادقت على الاتفاقية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) المضبوطة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتعلق الأمر خصوصا بالهدفين8و10.كما يتنزل في إطار التعهدات الوطنية.

وعلى إثر تشخيص واقع برنامج القيادة والمساندة اتضحت الفرص والتحديات التي تفرضها البيئة الخارجية وكذلك نقاط الضعف التي توجد بالبيئة الداخلية.

وتتمثل **أهم التحديات** التي تفرضها البيئة الخارجية في تواصل الأزمة الاقتصادية والمالية مما أدّى إلى:

- عدم الترخيص للمهمة في قانون المالية في القيام بالإنتدابات الضرورية بالعدد الكافي من الإطارات مما أدّى إلى نقص في الموارد البشرية وبالخصوص في السلك الإداري المشترك وسلك المهندسين وسلك المعماريين وسلك العملة.

- ضعف في الاعتمادات المخصصة بالميزانية لنفقات التسيير ونفقات الاستثمار مقارنة بالحاجيات الحقيقية.

أما نقاط الضعف التي يجب على المهمة العمل على تلافيها فهي تتمثل في:

- ضعف نسبة صرف الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية الخاصة بصيانة ،وتهيئة ،وتأثيث الجوامع والمساجد.
- غياب المنظومات المعلوماتية التي تساهم في تيسير العمل بالإدارة وتوفير المعلومات الضرورية الحينيّة والدقيقة.
- ارتفاع ملحوظ لكتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المرصودة بالميزانية.
- ضعف في نسبة تعزيز وتطوير مهارات الأعوان من جنس الإناث بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص خاصة في المجالات ذات الأولوية.

وتضمّ إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة على المستوى الوطني **المحورين الأساسيين** الآتي ذكرهما:

1- ضمان حوكمة المهمة وبرامجها: وذلك بإرساء الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة ومكافحة الفساد بالعمل على:

- تعزيز آليات القيادة والتنسيق بين البرامج بما يضمن الانسجام والتكامل على مستوى المهمة من ناحية ومتابعة وتقييم أداء مختلف البرامج من ناحية اخرى.
- التعريف بأنشطة المهمّة وتوفير المعلومة بخصوصها وضمان سهولة النفاذ إليها والحصول عليها.
- تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد في إطار الالتزام باحترام القوانين والتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل.
- تعزيز القدرات المهنية للأعوان والإطارات مركزيا وجهويا بتنظيم حلقات تكوين لفائدتهم قصد الرفع من آدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطوّرات الحديثة.
- تطوير الإدارة بإرساء الإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات للقضاء على البيروقراطية: إذ أنّ تطوير الإدارة الإلكترونية وتعزيز الحوكمة المفتوحة يعدّ من أهم ركائز برنامج التنمية الإدارية.

ويندرج هذا ضمن برنامج شامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس والذي تسعى المهمّة لتطبيقه خلال السنوات المقبلة، بحيث سيمكّن من إرساء إدارة ناجعة ومفتوحة تقدّم خدمات عمومية عبر إجراءات مبسّطة وذات جودة عالية وتكون في متناول المواطن والمؤسسة.

- دعم اللامركزية وتعزيز استقلالية الجهات.
- إنتاج ونشر الإحصائيات وفقا للمعايير الدولية.
- ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة.

2- ضمان تصرف ناجع في موارد المهمة: وذلك بمساندة البرامج والعمل على ضمان الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللوجستية من خلال:

- حسن ضبط حاجيات المهمة بالميزانية والحرص على حسن توظيف استهلاك الاعتمادات لتلبية الحاجيات المذكورة.
- استهلاك جملة الاعتمادات المرسمة بميزانية المهمة والمتعلقة خاصة بنفقات الاستثمار.
- التصرف في الموارد البشرية بالنجاعة والفاعلية المطلوبة بـ:
  - حسن ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الاختصاص وتوظيف وإعادة توظيف الأعوان حسب حاجيات مختلف المصالح.
  - تكوين ورسكلة أعوان الأسلاك المشتركة والخصوصية قصد الرفع من أدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات المهنية.
  - تقييم مردودية الأعوان ومتابعة مسارهم المهني (تدرج، ترقيات، ..... إلخ).

الأولويات الخاصة بالبرنامج:

بناء على تشخيص واقع برنامج" القيادة والمساندة " فإن أولويات البرنامج تتمثّل في:

- حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للوزارة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.
- التحكم في تطوّر كتلة الأجور على المستويين المركزي والجهوي بمتابعة المسار المهني للأعوان وحسن تقدير الحاجيات لبرمجة المناظرات الخارجية للانتداب والمناظرات الداخلية للترقية،

- تعهد الأعوان بالتكوين والرسكلة لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات مهنيا لهدف رفع مستوى الأداء مع احترام مبدأ تكافؤ الفرص للحد من الفوارق بين الرجال والنساء خاصة في المجالات ذات الأولوية،
- توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل مختلف المصالح التابعة للمهمّة بما يضمن عدم الإخلال بالسير العادي للعمل ويساهم في الرفع من الأداء،
- الإشراف على مختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة وتنسيق عملها للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية،
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لنسق استهلاك الاعتمادات المرسمة بالميزانية المتعلقة بالتدخل العمومي ونفقات الاستثمار في علاقة بالأهداف الاستراتيجية المرسومة ومؤشرات قيس الأداء المضبوطة،
- الحرص على حسن تطبيق القوانين والإجراءات الادارية الجاري بها العمل بما يضمن احترام قواعد الحوكمة الرشيدة المتمثلة في النزاهة والشفافية والانصاف وتكافؤ الفرص.

2.1 – الهياكل المتدخلة:

يحتوي برنامج القيادة والمساندة على برنامج فرعي وحيد مركزي " القيادة والمساندة" الذي يضم وحدتين عمليتين تتعهدان بتنفيذ الأنشطة المبرمجة قصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج المذكورالمبينة أسفله. ويضم كل من:

-الديوان والهياكل الملحقة به والتفقدية العامة للشؤون الإدارية والمالية اللذين يسهرون على تنفيذالنشاط الرئيسي عدد 01: **القيادة**.

-كافة المصالح التابعة للإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية، إدارة التجهيزات والمعدات والبناءات، إدارة الشؤون المالية، إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الشؤون القانونية والعقارية والنزاعات) اللذين يسهرون على تنفيذ النشاط الرئيسي عدد 02: **الدّعم**.

2) أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2–تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تماشيا مع الاستراتيجية العامة لهذا البرنامج تم ضبط أهدافه الإستراتيجية على النحو التالي:

- **الهدف 9-1: تحسين حوكمة المهمة**

يعتبر هذا الهدف هدفا إستراتيجيا من خلال دعم برنامج التنمية الدينية لتحقيق أهدافه الإستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء التي وقع ضبطها ويتطلّب تحقيقه السّهر على:

- حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.
- العمل على وضع برامج وخطط عمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات الدولية المعتمدة خاصة فيما يتعلق بالنفاذ على المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد.
- العمل على نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على احترام مدوّنات السلوك والأخلاقيات المهنية وحسن تطبيق الإجراءات.
- اقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفقا لمبادئ الحوكمة.
- مزيد تحسين التنسيق والمتابعة داخل المهمة.
- مزيد تحسين التصرف في الشؤون العقارية.
- مزيد تحسين السياسة الاتصالية للمهمة من خلال:
- تكثيف البرامج الدينية التوعوية المسموعة والمرئية التي تتناول مواضيع في علاقة مباشرة مع الواقع اليومي المعاش (على غرار مكافحة الإرهاب ...) الموجهة لعموم المواطنين وبالخصوص الشباب منهم.
- العمل على تكثيف حضور المهمّة في البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزية للتعريف بمختلف أنشطتها من ناحية وإنتاج خطاب ديني بديل ينبني على الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والغلو والتطرّف من ناحية أخرى.
- تكثيف الندوات والملتقيات قصد معالجة القضايا الحضارية المعاشة لتوعية المواطنين والعاملين في قطاع الشؤون الدينية.
- استعمال وسائل الاتصال الحديثة وتكثيف الإصدارات والمنشورات الهادفة للتعريف بالمبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف وتوعية جميع المواطنين.

ولهذا الغرض سيتم اعتماد مؤشرات الأداء التالية:

- **المؤشرات:**

✓المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف سنويا إلى معرفة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية والتي تخصّ العديد من لجان القيادة الإستراتيجية الموجودة أو التي تم تركيزها بالوزارة والمتمثلة في لجنة القيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج، لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية ولجنة متابعة أشغال إدراج النوع الاجتماعي.

-**دواعي اختيار المؤشر:** تم الاختيار على هذا المؤشر **لمتابعة نسق تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة** عن مختلف اللجان المذكورة أعلاه في إطار إصلاح وتحديث المالية العمومية لإضفاء مزيد من النجاعة والمردودية على الإنفاق العمومي والسياسات العمومية من خلال ربط نفقات الميزانية بالأهداف (النتيجة) وضمان التوظيف الأمثل للموارد المتاحة.

-**مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة عضوية بالهدف إذ لا يمكن تحسين حوكمة المهمة دون متابعة جيدة وجديّة لنسق تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مختلف اللّجان المشار إليها أعلاه.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.	%	81	84	86	88	89

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تعتبر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات "لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف " و"لجنة قيادة أشغال إدراج النوع الاجتماعي" سنة 2022 مرضية جدا ومن المؤمل أن يتواصل تطور نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية بنسق تصاعدي لتبلغ 89بالمائة سنة 2026.

✓ **المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر **يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للمهمة مع جميع المتعاملين** معها تكريسا لخاصية الإدارة المفتوحة التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزة الهياكل العمومية.
- **دواعي اختيار المؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر لمتابعة **نسق اتصال العموم بالمواقع الرسمية للمهمة** التي تتضمن جميع المعطيات المتعلقة بها والتي نذكر أهمها:

- المهام الموكولة إلى المهمة وتنظيمها الهيكلي وعنوانها ومقرها الرئيسي وكافة مقرات المصالح الراجعة لها بالنظر.
- القرارات والسياسات التي تهم العموم ذات الصلة بأنشطة الوزارة والمتعلقة بالحج والعمرة، المسابقات القرآنية، الكتاتيب، منشورات وزارة الشؤون الدينية، التكوين، المسابقات الدينية إلخ.....
- الإجراءات التي تتخذها المهمة في قطاع الشؤون الدينية بخصوص خدمات الحج والعمرة وآليات المراقبة لاحترام هذه الإجراءات.
- النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعمل المهمة على غرار القرارات والمناشير والمذكرات.
- قائمة الوثائق الإدارية (مطبوعات إدارية وكراسات شروط) المتوفرة إلكترونيا والمرتبطة بالخدمات المسداة ونذكر على سبيل المثال مطبوعات الترشح لأداء مناسك الحج.
- المعطيات الإحصائية المتعلقة بالشأن الديني (توزيع الوعاظ حسب الولايات وحسب الجنس، توزيع عدد المساجد والجوامع حسب الولايات، تطور عدد الإطارات المسجدية، تطور عدد الكتاتيب إلخ.....).

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة عضوية بالهدف إذ لا يمكن تحسين حوكمة المهمة دون متابعة جيدة لعدد زوار المواقع الالكترونية للمهمة لمعرفة أراءهم وانطباعاتهم حول نشاط مختلف المصالح الإدارية جهويا ومركزيا.

✓ تقديرات المؤشر 2.1.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-1-2: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة.	%	756	75	78	80	82

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجلت نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية ارتفاعا ملحوظا سنة 2022 (378 بالمائة) مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (50 بالمائة). فقد بلغ عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة 1.492.462 زائرا (928.000 زائر بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و 564.462 زائرا بالنسبة لصفحة الفايسبوك) مقابل 312.174 زائر بالنسبة لسنة 2021(176.000 زائر بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و 136.174 زائرا بالنسبة لصفحة الفايسبوك).

وستعمل المهمة بالنسبة لسنة 2023 على مزيد تحسين سياستها الاتصالية تكريسا لمبدإ الإدارة المفتوحة لبلوغ نسبة تطور لعدد زيارات المواقع العمومية قيمتها 75 بالمائة من خلال توفير جميع المعطيات والمعلومات المحينة والدقيقة المتعلقة بالشأن الديني لجميع المتعاملين معها. ومن المؤمل أن تبلغ هذه القيمة على المدى المتوسط نسبة 82 بالمائة.

- **الهدف 9-2: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص:**

يعتبر هذا الهدف إستراتيجيا لأنه يرمي بصفة مباشرة إلى التحكم في تطور حجم كتلة الأجور على المستوى المركزي والجهوي وذلك من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لتطور حجمها ودراسة جميع العناصر التي أدت لارتفاعها أو انخفاضها والمتمثلة في:

- **احتساب كلفة حركة الأعوان:** فارق تكلفة الأعوان الواردين الجدد (انتدابات جديدة، نقل إلى الوزارة وإلحاق لدى الوزارة) والمغادرين (تقاعد، نقل إلى وزارات أخرى، الحاق لدى وزارات أخرى، إحالة على عدم المباشرة، انقطاع نهائي عن العمل ...)،

- **احتساب عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بخطط وظيفية Effet glissement,viellissement et technicité** وذلك لتحديد مدى تأثير هذه العوامل على حجم كتلة الأجور.
- **التحكم في الزيادات في الأجور،**

ولضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يحقّق الإنصاف وتكافؤ الفرص فإنه يتعيّن العمل على مزيد إحكام حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من ناحية وتعهد الأعوان بالتكوين والرسكلة لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من ناحية أخرى.

- **المؤشرات:**

لضمان تحقيق هذا الهدف تم اعتماد مؤشرين إثنين هما كالتالي:

✓ **المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يعمل على متابعة الفارق بين التقديرات (كتلة الأجور المدرجة بميزانية المهمة بقانون المالية للسنة المعنية) والإنجازات (كتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية) قصد ترشيد استهلاك الاعتمادات والتوظيف الأمثل للموارد المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والصحيّة التي تواجهها تونس.

- **دواعي اختيار المؤشر:** تم اعتماد المؤشر **لمتابعة تطور حجم كتلة الأجور والعمل على التحكم في نسق نموها** من خلال حسن تقدير جميع العوامل التي تؤثر في تطور الأجور (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج والترقية الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية إلخ....).

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص إذ لا يمكن بلوغ الهدف المذكور دون متابعة دقيقة لتطور حجم كتلة الأجور ودون سعي للتحكّم في نسق نموها من خلال حسن تقدير جميع العوامل التي تؤثر في تطورها (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج والترقية الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية، الحد منن الفوارق بين الجنسين في الترقيات أو عند التعيين في الخطط الوظيفية إلخ....).

✓ تقديرات المؤشر 1.2.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-2-1: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور.	أ.د	**6.219**	**14**	**10**	**10**	**9**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور (**لكافّة برامج المهمة**) ارتفاعا ملحوظا سنة 2022 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة إذ بلغ 6.219 أد. ويفسّر ذلك من ناحية بعدم استكمال خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 جانفي 2021 طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية (صعوبات فنية على مستوى منظومة إنصاف) ومن ناحية أخرى بارتفاع عدد النقل من الوزارة إلى وزارات أخرى وشغور خطة رئيس الديوان بالمهمة.

وستعمل المهمة خلال سنة 2023 على تقليص الفارق التقديرات والإنجازات المرتقبة المتعلقة بكتلة الأجور من خلال مزيد العمل على التحكم في كتلة الأجور وحسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها.

ومن المؤمل أن يبلغ هدا المؤشر نسبة جيدة على المدى المتوسط ليبلغ 9 أ.د سنة 2026.

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النّساء والرجال:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى معرفة نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف ...

- **دواعي اختيار المؤشر:** متابعة نسبة تطوّر عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف الخ...لهدف تطوير اداء الأعوان والعمل على احترام مبدإ المساواة بين الجنسين.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** إن هذا المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص باعتبار الأهمية الكبرى للتكوين الذي يمثل العامل الأساسي لتطوير المعارف والكفاءات والمهارات للموارد البشرية والسبيل للارتقاء بجودة الخدمات الإدارية أمام ضرورة مزيد التحكم في حجم كتلة الأجور و الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين خاصة في ظل غياب الإنتدابات الجديدة.

وتجدر الإشارة أنه لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي ينضوي تحته المؤشر يجب العمل على:

- إحكام تحديد احتياجات التكوين (خاصة في المجالات ذات الأولوية التي يقع تحديدها بالمناشير) بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة المطلوبة.
- العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملاءمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.
- متابعة وتقييم العمليات التكوينية بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النّساء والرجال:	%	22,02	22,50 (*)	23 (*)	23,5 (*)	24 (*)

(*) وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2023-2026 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2022 (الذي يعتبر مرضيا) إذ تجاوز ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تعتبر نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية سنة 2022 جيدة مقارنة بما وقع تقديره في المشروع السنوي للأداء لنفس السنة (10 بالمائة) ويفسّر هذا الارتفاع باعتماد المهمة على مواردها البشرية الذاتية لتأمين العديد من الدورات التكوينية. ومن المؤمل أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 22,50 بالمائة سنة 2023 و23 بالمائة سنة 2024 و24 بالمائة سنة 2026.

- **الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة.**

لضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة، يجب العمل على مزيد ترشيد النفقات العمومية من ناحية ومزيد إحكام تنفيذ ومتابعة تنفيذ ميزانية المهمة من خلال العمل على تحسين نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بالميزانية من ناحية أخرى.

- **المؤشرات:**

لضمان تحقيق هذا الهدف تم اعتماد ثلاثة مؤشرات والمتمثلة في:

✓ **المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.

-**دواعي اختيار المؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر قصد متابعة نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بميزانية المهمة والعمل على صرفها على مستوى الأنشطة الرئيسية الخاصة بكل وحدة عملياتية في كل برنامج فرعي لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتمثل المتابعة الدورية للميزانية الآلية الرئيسية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات أو استعمال تقنية التبادلية مما يساهم بصفة مباشرة في ضمان إحكام التصرف في الموارد.

-**مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** هذا المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ أن متابعة الفارق بين التقديرات والإنجازات بالميزانية يمكّننا من ضمان ديمومة الميزانية انطلاقا من حسن تقدير الحاجيات وحسن متابعة تنفيذ الميزانية.

✓ تقديرات المؤشر1.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-3-1: **الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:** ويتمثل في الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.	أ.د	7.318	800	750	730	720

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية (**لكافّة برامج المهمة**) ارتفاعا ملحوظا سنة 2022 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة ما قيمته 7.318 أد. ويفسّر ذلك أساسا برفع التجميد على الاعتمادات بصفة تدريجية علاوة على الأسباب التالية المتمثلة في:

- عدم استكمال خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية.
- تأجيل مسابقة تونس الدولية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره.
- تسجيل العديد من النقل من الوزارة إلى وزارات أخرى وشغور خطة رئيس الديوان بالمهمة.
- عدم صرف الاعتمادات الخاصة بالمشاريع التي وقعت برمجتها بعنوان سنة 2022.

وستعمل المهمة خلال الفترة المتراوحة بين 2023-2026 على الحد من الفارق بين التقديرات والإنجازات ليقع التخفيض فيه تدريجيا من 800 أ.د متوقعا سنة 2023 إلى 720 أ.د سنة 2026 وذلك من خلال مزيد حرص المهمة على تنفيذ مشاريعها التي وقعت برمجتها و لم تقم في الآجال المحدّدة بالتسريع في إجراءات تنفيذها كمشروع بناء الإدارة الجهوية للشؤون الدينية بباجة وتهيئة مقر الوزارة، إلى جانب استكمال إجراءات التثبت في قائمة الإطارات المسجدية المخول لها التمتع بالتغطية الاجتماعية من عدمه وإدراجها بمنظومة إنصاف في أسرع الآجال.

ويهدف ذلك إلى تحسين نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بالميزانية قصد التقليص من الفارق بين التقديرات والإنجازات من ناحية ولضمان ديمومة الميزانية بإحكام التصرف في الموارد المالية من ناحية أخرى

✓ المؤشر 2.3.9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.
- **دواعي اختيار المؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر للسعي لضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة الذي يعمل على تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وذلك بحسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها ومزيد ربطها بالأنشطة المبرمجة الخاصة بها والمتعلقة بالقيادة والتكوين وتوفير وسائل العمل الضرورية وسائر الأنشطة الأخرى لتحقيق الأهداف المرسومة ضمن الاستراتيجية العامة للمهمّة.
- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** للمؤشر علاقة عضوية بالهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ أن حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة يجب أن يتماشى من ناحية مع الحجم الجملي لميزانية المهمة دون أن يتجاوز سقف الـ 15 بالمائة ومن ناحية أخرى مع المهام الموكولة للبرنامج المذكور وذلك بالعمل على حسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها بما يحقق النجاعة والفاعلية ويمكّن من تحقيق الأداء وبلوغ الأهداف المرسومة.

✓ تقديرات المؤشر 2.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023 محين	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-3-2: **حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:** ويتمثل في مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة	%	**10,40**	**10,30 (*)**	**10,20 (*)**	**10,10 (*)**	**10 (*)**

(*) وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2023-2026 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2022 (الذي يعتبر طيبا) إذ تجاوز ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

شهد حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة انخفاضا بالنسبة لسنة 2022 ليبلغ 10,40 بالمائة مقابل 11,81بالمائة مقدّرة بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة. وتعتبر هذه النسبة جيدة حيث إنها لم تتجاوز15 بالمائة.

وستعمل المهمة خلال الفترة 2023-2026 على تحسين هذا المؤشر ليبلغ نسبة 10 بالمائة سنة 2026 وذلك من خلال مزيد حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها مع تأمين الدعم الضروري لبرنامج التنمية الدينية قصد ضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة.

✓ **المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة كلفة التسيير بحساب العون الواحد. وذلك بالعمل على متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان بهدف ترشيد نفقات التسيير لكل عون.
- **دواعي اختيار المؤشر:** في إطار الاستعداد لإرساء المحاسبة التحليلية بالإدارات العمومية تم اعتماد هذا المؤشر قصد متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان وبالتالي العمل على مزيد ترشيد نفقات التسيير من خلال العديد من الإجراءات.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل فيضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ متابعة كلفة التسيير بحساب العون الواحد تمكّن من ترشيد نفقات التسيير وبالتالي ضمان ديمومة الميزانية وحسن توظيف استعمال الاعتمادات وذلك على سبيل المثال بـ:

  - التحكم في كلفة التزويد بالمعدات والتجهيزات والأثاث.
  - ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في أسطول السيارات.
  - التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج.

✓ تقديرات المؤشر3.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-3-3: **كلفة التسيير بحساب العون:** ويتمثل في الكلفة الجملية لنفقات التسيير / عدد الأعوان	**الدينار**	**20,880**	**21,500**	**21,400**	**21,350**	**21,300**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

بلغت كلفة التسيير بحساب العون انخفاضا بالنسبة لسنة 2022 لتبلغ 20,88 د مقابل ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة والمقدر بـ 26,900د.

ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه الكلفة سنة 2023 لتبلغ 21,500 دينار وذلك بالعمل على ترشيد استهلاك نفقات التسيير بمزيد إحكام التصرف في أسطول السيارات والوقود وترشيد استهلاك الطاقة وبقية نفقات التسيير الأخرى.

2.2–تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 06:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
1–تحسين حوكمة المهمة.	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	86%	النشاط 1: القيادة	1.959 أ. د	–قيادة ومتابعة مختلف الأعمال المتعلقة بإرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة. – الشروع في أشغال إرساء الرقابة الداخلية بالوزارة.
	المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا	78%			– التحيين الدوري لمحتوى المواقع الرسمية للمهمة وتحسين سياستها الاتصالية.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
2- إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.	**المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور**	**10 أ. د**	**النشاط 2: الدّعم**	**16.791 أ. د**	- التحكم في تطوّر كتلة الأجور على المستويين المركزي والجهوي بـ: - متابعة المسار المهني للأعوان وحسن تقدير الحاجيات لبرمجة المناظرات الخارجية للانتداب والمناظرات الداخلية للترقية، - التدقيق في ضبط كتلة الأجور التقديرية بعنوان السنة بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي: * تكلفة الأعوان الوافدين الجدد (انتدابات جديدة، نقل إلى الوزارة وإلحاق لدى الوزارة) والمغادرين (تقاعد، نقل إلى وزارات أخرى، الحاق لدى وزارات أخرى، إحالة على عدم المباشرة، انقطاع نهائي عن العمل ...)، * كلفة التدرج والترقية، والإدماج، والتكليف بخطط وظيفية. * الزيادات في الأجور المحتملة أو المرتقبة، وذلك لغاية ضبط كتلة الأجور التقديرية الجملية لكامل الوزارة المدرجة في وثيقة المشروع السنوي للقدرة على الأداء ومقارنتها لاحقا بكتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
2- إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.	المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور	10 أ. د	النشاط 2: الدّعم	16.791أ. د	المتابعة الدقيقة والمستمرة لنسق تطور كتلة الأجور مع تقديم التحاليل الضرورية (تفسير العناصر المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض كتلة الأجور) عند وجود فوارق مهمة بين تقديرات وإنجازات الأجور.
	المؤشر 2.2.9: نسبة الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال.	23%			- إحكام تحديد حاجيات التكوين خاصة في ظل غياب الإنتدابات الجديدة بالنسبة للمجالات ذات الأولوية التي يقع تحديدها بالمناشير بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة المطلوبة. - العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان. - متابعة وتقييم العمليات التكوينية بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية. - احترام مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص عند التعهد بتكوين و رسكلة الأعوان.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	**المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية**	**750 أ.د**	**النشاط 2: الدّعم**	**16.791أ. د**	-المتابعة الدورية لاستهلاك الاعتمادات باستخراج الكشوفات الإحصائية من منظومة أدب لاتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بالتعديلات الضرورية لتقليص الفارق بين التقديرات والإنجازات. - إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. -تنفيذ الميزانية وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل ووفقا للبرمجة السنوية المحدّدة مع الحرص أن تكون النفقات مطابقة للأشغال التحضيرية للميزانية. - دراسة جميع الإشكاليات التي تحول دون استهلاك اعتمادات الاستثمار. - متابعة صرف الاعتمادات المحالة على المجالس الجهوية بعنوان صيانة وتأثيث وتهيئة الجوامع والمساجد. - وضع الاعتمادات على ذمة كل رئيس برنامج مع ضمان احترام أسقف النفقات في إطار الرقابة المعدّلة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	**المؤشر 2.3.9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة.**	**% 10,20**	**النشاط 2: الدّعم**	**16.791أ. د**	- حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. - توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل مختلف المصالح بما يضمن عدم الإخلال بالسير العادي للعمل ويساهم في الرفع من الأداء والانصاف وتكافؤ الفرص. - الإشراف على مختلف المصالح وتنسيق عملها للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية،

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون	21,400 د	النشاط 2: الدّعم	16.791أ. د	- ترشيد استهلاك المواد الاستهلاكية من مستلزمات ورقية ومكتبية ومعدات إعلامية وآلات نسخ وفاكس بترشيد سلوكيات الاستهلاك والاستعمال داخل مصالح المهمة. - تشجيع الرقمنة في المعاملات الإدارية والعمل على تركيز منظومة التصرف في المراسلات الإدارية للتقليص من استهلاك الورق. - مزيد العمل للتحكم في مصاريف الاستقبالات والإقامة والمهمات في الخارج. -مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة بتركيز أجهزة في التحكم في توقيت استغلال شبكة التكييف والتحكم في شبكة الإنارة بالفضاءات العامة باستعمال الفوانيس المقتصدة. - مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل من خلال تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية وخاصة على مستعمليها لتفادي التجاوزات التي من شأنها أن تكلف الإدارة تكاليف باهظة في عمليات الإصلاح والصيانة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	**المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون**	**21,400 د**	**النشاط 2: الدّعم**	**16.791أ. د**	- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPS. - الصيانة الدورية للسيارات مع الإسراع بإجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال وذلك للتخفيض في مصاريف الصيانة.
			المجموع	**18.750**	

3) الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026):

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق (2)-(1)	الفارق النسبة %
نفقات التأجير	2.967	3.100	3.500	400	12,90
نفقات التسيير	1.798	1.850	1.900	50	2,70
نفقات التدخلات	11.276	11.700	11.500	-200	-1,70
نفقات الاستثمار	1.045	1.490	1.850	360	24,16
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	17.086	18.140	18.750	610	3,36

جدول عدد 04:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	2.967	3.100	3.500	3.257	3.800
نفقات التسيير	1.798	1.850	1.900	2.300	3.000
نفقات التدخلات	11.276	11.700	11.500	12.800	13.287
نفقات الاستثمار	1.045	1.490	1.850	1.790	1.960
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	17.086	18.140	18.750	20.147	22.047
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	17.086	18.140	18.750	20.147	22.047

تطورت تقديرات النفقات المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) لبرنامج القيادة والمساندة كما يلي:

1- نفقات التأجير والتسيير:

وقع الترفيع تدريجيا في تقديرات نفقات التأجير من 3.100 أد سنة 2023 إلى 3.800 أد سنة 2026 أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد وقع الترفيع فيها من 1.850أ. د سنة 2023 إلى 3.000 أ. د سنة 2026.

وتعتبر تقديرات المبالغ المرصودة لنفقات التأجير والتسيير على المدى المتوسط ضعيفة حيث إن المهمة ستعمل من ناحية على الضغط على نفقات التسيير من خلال إحكام التصرف فيها وترشيد استهلاكها ومن ناحية أخرى على حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور.

كما ستعمل المهمة على مزيد التحكم في الحجم التقديري لكتلة الأجور من خلال العمل على التخفيض في قيمتها في الفترة المتراوحة بين 2024-2026 لتبلغ 10 أ.د سنة 2024 و9 أ.د سنة 2026 وذلك بحسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها بعنوان السنة المعنية (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج، عامل الترقية، الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية إلخ.....)

2- نفقات التدخل العمومي والاستثمار:

وقع الترفيع في نفقات التدخل تدريجيا من 11.700 أد سنة 2023 إلى 13.287 أد سنة 2026.أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد وقع الترفيع فيها سنة 2024 لتمويل حاجيات متأكدة لمصالح المهمة لتبلغ 1.850 أ.د و 1.960 أ.د سنة 2026.

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

لبرنامج التنمية الدينية

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الجهوي والوطني

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-1**: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- **تعريف المؤشر:** معرفة عدد المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستويين الجهوي والوطني وذلك بالرجوع لآخر نشرية شهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء.

3- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

4 – **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج)**: مؤشر نتائج.

5-**المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي/مؤشر غير مراعي ...):** غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الجوامع والمساجد بكل ولاية خلال السنة الماضية مقارنة بعدد سكان بالولاية (وقع اعتماد آخر نشرية شهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء).

2- **وحدة المؤشر:** ألف ساكن

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية، النشرية الشهرية للإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):0,583** بالألف سنة 2026.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-1-1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.	ألف ساكن °%	0,584	0,556 (*)	0,565 (*)	0,574 (*)	0,583 (*)

(*) وقع تعديل هذه النسب مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 حيث وقع تحيين العدد الجملي للسكان (أنظر أسفله).

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر(بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني سنة 2022 ما قدره 0,584 (جامع أو مسجد بالنسبة لكل ألفي ساكن).

وتجدر الإشارة أنه قد وقع تحيين هذه النسبة فيما يتعلق بسنة 2023 والسنوات التي تليها مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 وذلك لهدف إعطاء هذا المؤشر أكثر دلالة ومزيد ربط تطور عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى بتطور عدد السكان. حيث وقع اعتماد النشرة الشهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء لشهر مارس 2022 لتقدير عدد السكان الذي بلغ 11.746.700 ألف ساكن في غرة جويلية 2020 عوضا عن اعتماد التعداد العام للسكان (10.982.600نسمة) الذي وقع اعتماده في التقرير السنوي للأداء لسنة 2022 والذي يرجع إلى سنة 2014 وقد مرّت عليه قرابة ثمانية سنوات.

ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ سنة 2023 نسبة 0,556و0,565 سنة 2024 و 0,583 سنة 2026 و ذلك بالاعتماد على معدل حسابي لتطور عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى يبلغ 107 معلم ديني.

وفي هذا الإطار، ستعمل المهمة على توفير جامع لكل 2000 ساكن ومتابعة تراخيص بناء الجوامع والمساجد في كل ولاية وعلى المستوى الوطني قصد تيسير ممارسة الشعائر الدينية بالنسبة للرجال والنساء.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر يأخذ بعين الاعتبار جميع الفئات العمرية بقطع النظر عن ديانة الأفراد (مسلمين أو غير مسلمين).

بطاقة مؤشر الأداء:

النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث

رمز المؤشر: رقم البرنامج/ رقم الهدف /رقم المؤشر: **2-1-1**

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-1**: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة عدد المعالم الدينية ذات الأولوية التي ستشملها أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية والمقصود بها المعالم الدينية التي تهدّد بالسقوط أو التي تستوجب حالتها الإنشائية تدخلا عاجلا لضمان سلامة مرتاديها وهي في حاجة ماسّة للتدخّل.

3- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

4 – **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج)**: مؤشر نتائج.

5-**المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي(مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...)**: غير مراعي.

II-التفاصيل الفنية للمؤشر :

1– **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الجوامع والمساجد ذات الأولوية التي تدخّلت فيها الوزارة أو المبرمج التدخل فيها خلال السنة بالصيانة أو التأثيث أو التجهيز مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية.

2- **وحدة المؤشر: %**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** كل سداسية.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**84% سنة 2026.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III-قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-1-2: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.	%	41	83,50	83,75	84	85,25

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث سنة 2022 41 بالمائة. و تعتبر هذه نسبة ضعيفة مقابل ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (75 بالمائة) ويرجع ذلك أساسا إلى عدم فتح كامل الاعتمادات المخصصة في الغرض للمهمة منذ بداية السنة حيث تم فتحها بصفة تدريجية علاوة على التخفيض في مبلغها نظرا للصعوبات المالية التي تمر بها ميزانية الدولة .

ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ 83,5 بالمائة سنة 2023 و83,75 بالمائة سنة 2024 لتصل إلى 85,25 بالمائة سنة 2026 من خلال حرص المهمّة على أن تشمل أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث عددا أكبر من المعالم الدينية بالإعتماد على قائمة سنوية للمعالم الدينية ذات الأولوية في التدخل بالرجوع لحالتها الإنشائية العامة التي تتطلّب تدخّلا سريعا وعاجلا (بناء على بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمقرات.) وذلك قصد توفير الظروف المثلى للمصلين ذكورا وإناثا للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجه.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار مبالغ الاعتمادات المرصودة للتدخلات في المعالم الدينية.

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية

رمز المؤشر: رقم البرنامج/رقم الهدف /رقم المؤشر: **3-1-1**

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-1**: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّننا من معرفة نسبة سد الشغورات المسجّلة بالمعالم الدينية. والمقصود بالشغورات كل الخطط المسجدية الشاغرة بالمعالم الدينية النشطة والتي لم يقع تسديدها. وتحدث هذه الشغورات على إثر إحداثات جديدة أو تكون متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية وراجعة لسنوات ماضية.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

4 – **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج)**: مؤشر نتائج.

5-**المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي(مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...)**: غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1– **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الشغورات التي تمكنت الوزارة من سدها خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للشغورات بالمعالم الدينية.

2- **وحدة المؤشر: %**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** كل ثلاثية.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**:8,45بالمائة سنة 2026.

6– **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-1-3: نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية	%	8,26	8	8,20	8,40	8.45

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت نسبة سد الشغورات 8,26% سنة 2022 حيث قامت المهمّة بسد 374 شغورا في الخطط المسجدية من مجموع 4527 شغورا في موفى ديسمبر 2022 موزعة على 24 ولاية.

وفي ظل الوضع الاقتصادي الصعب التي تمر به البلاد التونسية ستعمل المهمة على الحفاظ تقريبا على نفس النسبة خلال الفترة المتراوحة بين 2023- 2026 وذلك بمزيد العمل على حوكمة التعيينات في الخطط المسجدية بالمعالم الدينية باللجوء إلى ضم الخطط قصد توفير الظروف المثلى للمصلين للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجه. وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الإلزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار التوزيع الجغرافي للشغورات للمعالم الدينية بين الولايات وداخل نفس الولاية. هو مؤشر عام يدمج كل الخطط المسجدية ولا يتعلق بخطة مسجدية معينة. إذ يحدث أن تسجل الوزارة شغورات كبيرة في خطّة إمام خطيب وشغورات بنسبة أقل في خطة إمام للصلوات الخمس.

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي فضاءات مخصصة للنساء

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-1-4**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- تعريف المؤشر: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصّصة للنساء (فضاءات للصلاة، وميضاة ودورات مياه خاصة بالنّساء) استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء للسنة المعنية مقارنة بالسنة الفارطة.

2- **وحدة المؤشر: %**

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** نهاية السنة.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 2,08 بالمائة سنة 2026.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-1-4: نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء	%	1,64	2,05	6,70	3,17	3,07

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتوقع أن يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفى ديسمبر 2023 ماقدره6527 معلما دينيا، حيث يحتوي 5127 منها على فضاءات مخصصة للنساء (أي بنسبة 78,55 بالمائة).

وفي موفى سنة 2024 يتوقّع أن يبلغ عدد المعالم الدينية المحتوية على فضاءات مخصصة للنساء حوالي 5470 من مجموع 6634 معلما دينيا أي بنسبة تطور تقدّر بـ 6,7 بالمائة. أما بالنسبة لسنتي 2025 و2026 فإن هذه النسبة من المتوقع أن تبلغ تباعا 3,17 بالمائة سنة 2025 و 3,07 بالمائة سنة 2026 .

ويفسّر تراجع هذه النسبة خاصة بالنسبة للمعالم الدينية المحدثة المحتوية على فضاءات خاصة بالنساء بتفاوت نسب تقدم أشغال البناء من معلم ديني إلى آخر ومن جهة إلى أخرى نتيجة ارتباط بناء المعالم الدينية الجديدة بتوفر الهبات والتبرعات للقيام بأشغال البناء.

وستعمل المهمة على الترفيع تدريجيا في عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصّصة للنساء (الترفيع في نسبة التطور) للحد من الفوارق بين الجنسين والسعي إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينهما عند أداء الشعائر الدينية.

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- ضعف إقبال النساء على أداء الصلوات المفروضة بالجوامع والمساجد خاصة داخل الجمهورية وبالمناطق الريفية باستثناء المدن الكبرى كإقليم تونس الكبرى وصفاقس وسوسة.

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-2-1**

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-2**: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يتعلّق بمتابعة نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج).
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.
4. **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):** غير مراعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (التي يقوم بها الوعاظ والأئمة الخطباء والمتفقدين ومدرسي آفاق) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج للسنة الحالية مقارنة بالسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر:** %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المعهد الأعلى للشريعة بتونس والإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4. **تاريخ توفر المؤشر**: كل ثلاثية.

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **12 %** سنة2026.

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023 محيّن (*)	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.	%	93,22	11	11,50	11,70	12

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر(بصفة مختصرة)::

سجّل مجموع الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (سجون، مراكز إصلاح، دور مسنّين ...) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج المنجزة في موفى سنة 2022 من قبل الأئمة الخطباء ومدرسي آفاق ومتفقدي الشؤون الدينية ارتفاعا ملحوظا مقارنة لما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (10,50 بالمائة) . فقد بلغ العدد الجملي للدروس 327.731 درسا سنة 2022 مقابل 169.614 درسا سنة 2021. ومن المنتظر أن يتواصل عدد الدروس في الارتفاع ليبلغ سنة 2023 قرابة 363.781 درسا و401.469 درسا سنة 2024.

كما ستعمل المهمة في إطار إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في سياستها وتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال" على إدراج العديد من الدروس التي تتناول العديد من المواضيع ذات العلاقة نذكر على سبيل المثال " العنف المسلط على النساء" " دورة المرأة في تماسك الأسرة والمجتمع" و" أهمية الخطاب الديني في تحصين الأسرة من الإدمان"

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر عام كمّي لا يأخذ بعين الاعتبار مضمون ومحاور الدروس بالجوامع والمساجد.

- نقص في الوعاظ (المتفقدين) والأئمة من ذوي الكفاءة العلمية التي تخول لهم إلقاء محاضرات وتنظيم دروس دينية بالجوامع والمساجد.
- عزوف البعض من ذوي الكفاءة عن هذه المهام.

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تطور عدد الكتاتيب على المستوى الوطني

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.

2- تعريف المؤشر: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني لتقدير مدى استجابة العدد الموجود لحاجيات الأطفال دون السادسة من العمر من التربية بالكتايب.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):غير مراعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الكتاتيب على المستوى الوطني بعنوان السنة المعنية مقارنة بالسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر: .%**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** كل ثلاثة أشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 2,35 بالمائة سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III -قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 1-2-2: **نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني**	%	-4,13	2,20 (*)	2,25 (*)	2,30 (*)	2,35 (*)

(*) وقع تعديل هذه النسب مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة **2023** حيث تم تسجيل نسبة تطوّر سلبية سنة **2022**.

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجلت نسبة تطور الكتاتيب على المستوى الوطني سنة 2022 نسبة **سلبية**. فقد بلغ العدد الجملي للكتاتيب بمختلف الولايات في موفي 2022 قرابة 1898 كتابا مقابل 1967 كتابا سنة 2021. ويفسر هذا الانخفاض الملحوظ بتسجيل العديد من الشغورات في خطة مؤدب سنة 2022 لم يقع تعويضها وهي ناتجة عن إعفاءات أو حالات وفاة أو نقل.

أما بالنسبة لسنة 2023 فمن المتوقع أن تسجل هذه النسبة تطورا طفيفا حيث أن المهمة ستعمل في حدود الإمكانيات المتاحة على تعويض الشغورات و ضم الخطط.

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- هو مؤشر عام لا يأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب منها المناهج المعتمدة في تعليم الأطفال الصغار. لمزيد إعطاء المؤشر أكثر مدلولية، يجب اعتماده على المستوى الجهوي لرصد الجهات التي تكون فيها نسبة التغطية بالكتاتيب ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون الست سنوات. وهو ما ستعمل الوزارة على القيام به سنة 2022.

بطاقات مؤشرات الأداء

لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-1-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الهدف **9-1**: تحسين حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف سنويا إلى معرفة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية والتي تخصّ العديد من لجان القيادة الإستراتيجية الموجودة أو التي تم تركيزها بالوزارة والمتمثلة في لجنة القيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج، لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية ولجنة متابعة أشغال إدراج النوع الاجتماعي.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج)**: مؤشر نتائج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...)**: مراعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القرارات والتوصيات المتخذة من قبل مختلف اللجان والتي وقع تنفيذها من جملة القرارات والتوصيات المتخذة من قبل مختلف اللجان المذكورة.
2. **وحدة المؤشر:%** .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**:89 بالمائة سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي، مديرة عامة.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.	%	**81**	**84**	**86**	**88**	**89**

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة) :

تعتبر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات "لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف " و"لجنة قيادة أشغال إدراج النوع الاجتماعي" سنة 2022 مرضية جدا ومن المؤمل أن يتواصل تطور نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية بنسق تصاعدي لتبلغ 89بالمائة سنة 2026.

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

كثرة اللجان قد تعيق عمل البعض منها (تداخل في المشمولات).

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9–1–2**

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-1-1:** تحسين حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر **يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للمهمة مع جميع المتعاملين** معها تكريسا لخاصية الإدارة المفتوحة التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزة الهياكل العمومية.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر فاعلية.

4 – **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج):** مؤشر نتائج.

5-**المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):** غير مراعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد زيارات العموم للمواقع الرسمية للمهمة بالنسبة للسنة المعنية مقارنة بعدد زيارات العموم للمواقع الرسمية للمهمة بالنسبة للسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر: %**.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.

القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):82بالمائة سنة **2026**.

5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي، مديرة عامة.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-1-2: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة.	%	756	75	78	80	82

2. - تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجلت نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية ارتفاعا ملحوظا سنة 2022 (378 بالمائة) مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (50 بالمائة). فقد بلغ عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة 1.492.462 زائرا (928.000 زائر بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و 564.462 زائرا بالنسبة لصفحة الفايسبوك) مقابل 312.174 زائر بالنسبة لسنة 2021(176.000 زائر بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و 136.174 زائرا بالنسبة لصفحة الفايسبوك).

وستعمل المهمة بالنسبة لسنة 2023 على مزيد تحسين سياستها الاتصالية تكريسا لمبدإ الإدارة المفتوحة لبلوغ نسبة تطور لعدد زيارات المواقع العمومية قيمتها 75 بالمائة من خلال توفير جميع المعطيات والمعلومات المحينة والدقيقة المتعلقة بالشأن الديني لجميع المتعاملين معها. ومن المؤمل أن تبلغ هذه القيمة على المدى المتوسط نسبة 82 بالمائة.

3- - تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بخاصيات البيانات الواردة بها والتي يجب أن تتسم بالمصداقية والوضوح والدقة وأن تكون محينة حتى تكسب الثقة المتعاملين معها.

بطاقة مؤشر الأداء:

الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-2-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-2**: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يعمل على متابعة الفارق بين التقديرات (كتلة الأجور المدرجة بميزانية المهمة بقانون المالية للسنة المعنية) والإنجازات (كتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية) قصد ترشيد استهلاك الاعتمادات والتوظيف الأمثل للموارد المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والصحيّة التي تواجهها تونس.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):غير مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الفارق بين كتلة الأجور المدرجة بقانون الميزانية وكتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:**% .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 9 **أد**سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي، مديرة عامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-2-1: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور.	أ.د	**6.219**	**14**	**10**	**10**	**9**

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر(بصفة مختصرة):

سجّل الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور (**لكافّة برامج المهمة**) ارتفاعا ملحوظا سنة 2022 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة إذ بلغ 6.219 أد. ويفسّر ذلك من ناحية بعدم استكمال خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 جانفي 2021 طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية (صعوبات فنية على مستوى منظومة إنصاف) ومن ناحية أخرى بارتفاع عدد النقل من الوزارة إلى وزارات أخرى وشغور خطة رئيس الديوان بالمهمة.

وستعمل المهمة خلال سنة 2023 على تقليص الفارق التقديرات والإنجازات المرتقبة المتعلقة بكتلة الأجور من خلال مزيد العمل على التحكم في كتلة الأجور وحسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها.

ومن المؤمل أن يبلغ هدا المؤشر نسبة جيدة على المدى المتوسط ليبلغ 9 أ.د سنة 2026.

2- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في الأجور من أهم المشاكل التي تواجهها المالية العمومية بتونس أمام ضرورة التحكم في عجز ميزانية الدولة من ناحية الذي لا يتماشى مع تنامي الطلبات في مختلف القطاعات نتيجة تدهور قيمة الدينار وغلاء الأسعار وصعوبة التحكم في التضخم المالي من ناحية أخرى.

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال.

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-2-2**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 9-1-2**: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى معرفة نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة/ مؤشر نجاعة/مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في حاصل عملية قسمة عدد الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية على العدد الجملي للموظفين بالنسبة للنساء والرجال.
2. **وحدة المؤشر:**% .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **24%** سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيدة هاجر الختالي،مديرة عامة.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النّساء والرجال:	%	**22,02**	**22,50 (*)**	**23 (*)**	**23,5 (*)**	**24 (*)**

(*) وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2023-2026 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2022 (الذي يعتبر مرضيا) إذ تجاوز ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية سنة 2022 جيدة مقارنة بما وقع تقديره في المشروع السنوي للأداء لنفس السنة (10 بالمائة) ويفسّر هذا الارتفاع باعتماد المهمة على مواردها البشرية الذاتية لتأمين العديد من الدورات التكوينية. ومن المؤمل أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 22,50 بالمائة سنة 2023 و23 بالمائة سنة 2024 و24 بالمائة سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الاعتمادات المخصصة للتكوين.
- الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء جائحة كورونا أثرت بصفة مباشرة على تنفيذ مخطط التكوين المبرمج لسنة 2020 والتي سيكون لها تأثيرات على المدى المتوسط.
- غياب منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان جودة العمليات التكوينية قصد العمل على مراجعة الأنشطة التكوينية المبرمجة وملائمتها للحاجيات الفعلية للموظفين بالنسبة لجميع الأسلاك قصد تعزيز كفاءتهم ومهاراتهم وقدرتهم على الأداء في ظل غياب الانتدابات الجديدة.

بطاقة مؤشر الأداء:

الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 9–3**: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.
4. **– نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج):** مؤشر نتائج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):** غير مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في الفارق بين تقديرات الميزانية التي تتضمن نفقات التأجير والتسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الفعلية بعنوان السنة.
2. **وحدة المؤشر:%** .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **720**أ.دسنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي،مديرة عامة.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-3-1: **الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:** ويتمثل في الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.	%	7.318	800	750	730	720

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر(بصفة مختصرة):

سجّل الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية (**لكافّة برامج المهمة**) ارتفاعا ملحوظا سنة 2022 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة ما قيمته 7.318 أد. ويفسّر ذلك أساسا برفع التجميد على الاعتمادات بصفة تدريجية علاوة على الأسباب التالية المتمثلة في:

- عدم استكمال خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية.
- تأجيل مسابقة تونس الدولية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره.
- تسجيل العديد من النقل من الوزارة إلى وزارات أخرى وشغور خطة رئيس الديوان بالمهمة.
- عدم صرف الاعتمادات الخاصة بالمشاريع التي وقعت برمجتها بعنوان سنة 2022.

وستعمل المهمة خلال الفترة المتراوحة بين 2023-2026 على الحد من الفارق بين التقديرات والإنجازات ليقع التخفيض فيه تدريجيا من 800 أ.د متوقعا سنة 2023 إلى 720 أ.د سنة 2026 وذلك من خلال مزيد حرص المهمة على تنفيذ مشاريعها التي وقعت برمجتها و لم تقم في الآجال المحدّدة بالتسريع في إجراءات تنفيذها كمشروع بناء الإدارة الجهوية للشؤون الدينية بباجة وتهيئة مقر الوزارة، إلى جانب استكمال إجراءات التثبت في قائمة الإطارات المسجدية المخول لها التمتع بالتغطية الاجتماعية من عدمه وإدراجها بمنظومة إنصاف في أسرع

الآجال. ويهدف ذلك إلى تحسين نسق استهلاك الإعتمادات المرصودة بالميزانية قصد التقليص من الفارق بين التقديرات والإنجازات من ناحية ولضمان ديمومة الميزانية بإحكام التصرف في الموارد المالية من ناحية أخرى

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر عام وإجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار كيفية وطريقة الإنجاز.

بطاقة مؤشر الأداء:

حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-2**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9–1–3**: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة. بميزانية المهمة.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر نجاعة.

4 – **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج):** مؤشر نتائج.

5-**المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):**غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** حاصل قسمة ميزانية برنامج القيادة والمساندة على مجموع ميزانية المهمة.
2. **وحدة المؤشر:% .**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10%سنة 2026.**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي،مديرة عامة.

3-قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023 مخين	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-3-2: **حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:** ويتمثل في مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.	%	**10,40**	**10,30 (*)**	**10,20 (*)**	**10,10 (*)**	**10 (*)**

(*) **وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2023-2026 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2022 (الذي يعتبر طيبا) إذ تجاوز ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهد حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة انخفاضا بالنسبة لسنة 2022 ليبلغ 10,40 بالمائة مقابل 11,81بالمائة مقدّرة بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة. وتعتبر هذه النسبة جيدة حيث إنها لم تتجاوز15 بالمائة.

وستعمل المهمة خلال الفترة 2023-2026 على تحسين هذا المؤشر ليبلغ نسبة 10 بالمائة سنة 2026 وذلك من خلال مزيد حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها مع تأمين الدعم الضروري لبرنامج التنمية الدينية قصد ضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة (لا يتجاوز نسبة 15بالمائة) مرتبطة ارتباطا وثيقا بمزيد الحرص على حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها.

بطاقة مؤشر الأداء:

كلفة التسيير بحسا ب العون

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-3**

1-الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الهدف 9-1-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة كلفة التسيير بحساب العون الواحد. فهو يعمل على متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان بهدف ترشيد نفقات التسيير لكل عون.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غيرمراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في عملية قسمة مجموع نفقات التسيير على العدد الجملي للأعوان.
2. **وحدة المؤشر:%** .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** **21,300 DT** سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة هاجر الختالي،مديرة عامة.

3- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
المؤشّر 9-3-3: **كلفة التسيير بحساب العون:** ويتمثل في الكلفة الجملية لنفقات التسيير / عدد الأعوان	**الدينار**	**20,880**	**21,500**	**21,400**	**21,350**	**21,300**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت كلفة التسيير بحساب العون انخفاضا بالنسبة لسنة 2022 لتبلغ 20,88 د مقابل ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة والمقدر بـ 26,900د.

ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه الكلفة سنة 2023 لتبلغ 21,500 دينار وذلك بالعمل على ترشيد استهلاك نفقات التسيير بمزيد إحكام التصرف في أسطول السيارات والوقود وترشيد استهلاك الطاقة وبقية نفقات التسيير الأخرى.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في كلفة التسيير بحساب العون مرتبطة ارتباطا وثيقا بإرساء المحاسبة التحليلية بالوزارة.

/ الإطار العام:

من أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى المهمة:

- وجود تفاوت في نسب الحضور بالمعالم الدينية (الجوامع والمساجد) بين النساء والرجال لممارسة الشعائر الدينية من ناحية وأثناء إلقاء الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية من ناحية أخرى.

وقد عمّق هذه الوضعية عدم وجود فضاءات مخصّصة للنساء بعدد من المعالم الدينية إذ من المتوقّع أن تبلغ نسبة المعالم الدينية المحتوية على فضاءات خاصة بالنساء في موفى ديسمبر 2023 ما قدره 78,55 بالمائة.

- ارتفاع عدد حالات العنف المسلّط على المرأة بجميع أشكاله، حيث بينت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ارتفاع عدد هذه الحالات (392 حالة عنف ضد المرأة في الفترة المتراوحة بين جانفي وماي 2022 منها 74 بالمائة من حالات العنف ضد المرأة مصدرها الزوج) بالرغم من سعي المهمة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال مناهضة كل أشكال العنف ونبذ خطاب التحريض على الكراهية والتصدّي لكل أشكال العنف المسلّط على النساء.

وقد بينت الإحصائيات والمعاينات الميدانية، أن من أهم أسباب الإشكالية الأولى المتمثلة في التباين في الحضور بالمعالم الدينية بين الجنسين لممارسة الشعائر الدينية والمشاركة في جميع الأنشطة الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى تتمثل أساسا في:

- وجود اختلال في التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات (وأحيانا داخل نفس الولاية) مقارنة بعدد السكان في كل ولاية إذ يتجاوز عدد المعالم الدينية في بعضها المستوى الوطني بحساب الألف ساكن وتجده دون ذلك في بعض الولايات الأخرى.
- عدم توفر فضاءات مخصّصة للنساء ببعض المعالم الدينية (بيوت للصلاة ودورات مياه أو ميضات) مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية إذ تبلغ نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء 75بالمائة في موفى 2020 ومن المتوقّع أن تبلغ في موفى ديسمبر 2023 ما قدره 78,55 بالمائة. ويرجع ذلك أساسا إلى أن المهمة لا تقوم ببناء الجوامع والمساجد على ميزانيتها وإنما تمول عمليات البناء عن طريق الاكتتابات العمومية.

أما بالنسبة للإشكالية الثانية والمتمثلة قي ارتفاع منسوب العنف بجميع أشكاله المسلّط على المرأة، فإن ذلك يرجع أساسا إلى:

- ضعف في المستوى التعليمي والثقافي وفي درجة الوعي الحضاري لدى فئة من الرجال الذين يمارسون العنف ضد المرأة.
- غياب التعامل الحضاري لدى فئة من المجتمع.

- غياب الحوار صلب العديد من الأسر.
- عدم الاعتراف بحق الاختلاف والرأي المخالف للمرأة.
- عدم الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة في أي مجال من حقوقها.
- عدم تقدير دور المرأة في المجتمع ومساهمتها الفعالة في تربية الناشئة والتوازن الأسري.
- ارتفاع نسبة الفقر والجهل في المجتمع.
- الانغلاق والتأثر بالفكر المتشدد الذي يضع المرأة في مرتبة دون مرتبة الرجل.

هذا واعتمادا على الإطار المرجعي لعمل المهمة من التزامات دولية ووطنية المترجمة في أولويات الخطة الوطنية لإدماج ومأسّسة النوع الاجتماعي وأخذا بعين الاعتبار التوجهات الوطنية ذات الأولوية في المرحلة الراهنة فإن خطة عمل مهمة الشؤون الدينية للفترة القادمة تندرج ضمن المحاور التالية:

المحور1: المساهمة في مناهضة العنف والتمييز المسلّط على المرأة: من خلال الرسائل الموجهة لمرتادي المساجد وبقية المواطنين في الخطب الجمعية والدروس التوعوية والبرامج الإذاعية والتلفزية التي تعمل ضمن سياق الرؤية الإسلامية الرامية إلى إبراز مكانة المرأة في الإسلام والتي تحثّ على نبذ جميع أشكال العنف المسلّط ضدها. وينضوي هذا المحور ضمن المحور الإستراتيجي للمهمة المتعلق بالتوعية والإرشاد الديني.

المحور2: تيسير ممارسة المرأة لشعائرها الدينية: من خلال العمل على توفير الفضاءات المخصصة لها بالمعالم الدينية استجابة لحاجياتها الخصوصية. وينضوي هذا المحور ضمن المحور الإستراتيجي للمهمة المتعلق بتيسير ممارسة الشعائر الدينية.

مساهمة مهمة الشؤون الدينية في الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي:

تعتبر مهمة الشؤون الدينية فاعلا هاما في تنفيذ آثار هذه الخطة الوطنية. حيث تساهم خاصة في تنفيذ **الأثر الأول** المتعلق بالعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات **وذلك** بتوعية المواطنين وتحسيسهم من ناحية والمساهمة في صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة فيما يخص الجانب التشريعي من ناحية أخرى.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد1: منظومة مسائلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

البرنامج 1: برنامج التنمية الدينية:

1/ الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

الهدف الإستراتيجي عدد 01: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الفرعية/ الضمنية**
الهدف 1: **تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء**	نقص في التأطير والتوعية (خطاب ديني موجّه أساسا للرجال).	- نقص في عدد الوعاظ والواعظات المكلفين بالتأطير والتوعية خاصة في غياب الترخيص في انتدابات جديدة. - نقص في المستوى المعرفي للوعاظ والواعظات المكلفين بالتأطير والتوعية نتيجة وجود ضعف في التكوين (مؤسّسة تكوين واحدة غير قادرة على تغطية كامل الجمهورية والاستجابة لكافة الطلبات).
	نقص في الفضاءات المخصصة للنساء خاصة في الأرياف والمساجد القديمة.	- صعوبة التدخل على مستوى المساجد القديمة لإحداث توسعة. - الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق. - بعد المعالم الدينية عن المناطق السكنية.

الهدف الإستراتيجي عدد 01: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي.	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الفرعية/ الضمنية**
الهدف 1. **تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء**	العرف والعادات والتقاليد الاجتماعية والعقلية السائدة.	- الفهم الخاطئ لممارسة العبادات في الفضاءات العامة. - عدم تربية الناشئة على المفاهيم الصحيحة. - غياب المرأة عن الساحة الإعلامية. - نقص في التوعية الإعلامية بحقوقها وواجباتها.
	- الظروف الاقتصادية والاجتماعية.	- اضطرار المرأة للعمل.

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الفرعية/ الضمنية
الهدف الإستراتيجي عدد 02: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال		
الهدف 2: تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة	التفاوت المعرفي لدى الإطارات المسجدية.	
	التفاوت المعرفي بين الجهات في الخطاب الديني.	غياب معاهد التكوين جهويا وإقليميّا.
	نقص في مساهمة الإعلام الديني في إعداد البرامج التلفزية والإذاعية التحسيسية للتوقّي من العنف ضد المرأة.	- عدم المعرفة القانونية للتّوقي من العنف ضد المرأة. - تفضيل المؤسّسات الإعلامية للبرامج الربحية على البرامج التحسيسية الدينية. - ضعف مشاركة المرأة في الخطاب الديني. - عدم تركيز الخطاب الديني على المصطلحات الدينية.
	ضعف في الانفتاح على الهياكل المعنية.	

خطة العمل الخاصة بالأثر 1

- الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التنمية الدينية	**الهدف الإستراتيجي عدد 01:** تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	**الهدف 01:** تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء.	**المؤشر.1.1:** نسبة تطور المعالم الدينية المحدثة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء.	فاعلية	الفارق بين تقديرات عدد المعالم الدينية المحدثة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء للسنة ن+1 وتقديرات السنة ن / عدد المعالم الدينية المحدثة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء للسنة ن.	**3,33**	**2,15**	**2,10**
			المؤشر1-2: نسبة تطور المعالم الدينية المهيئة لتخصيص فضاءات للنساء	فاعلية	الفارق بين تقديرات عدد المعالم الدينية المهيئة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء للسنة ن+1 وتقديرات السنة ن / عدد المعالم الدينية المهيئة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء للسنة ن.	**17,85**	**6,06**	**5,71**

*** المراعية للنوع الاجتماعي**

- **الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات:**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026-	
التنمية الدينية	**الهدف الإستراتيجي عدد 01:** تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	**الهدف 01.** تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء.	**نشاط1:** الترخيص في البناء لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية.	نسبة تطور عدد تراخيص البناء لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية.	**فاعلية**	(*)	3,33	2,15	2,10	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	ميزانية الدولة
			نشاط2: الترخيص في القيام بأشغال تهيئة وصيانة لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية.	نسبة تطور عدد تراخيص إنجاز أشغال تهيئة وصيانة لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية.	**فاعلية**		17,85	6,06	5,71				ميزانية الدولة
			نشاط3: الترخيص في القيام بأشغال تهيئة وصيانة لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية الممولة من جهات خارجية.	نسبة تطور عدد المعالم الدينية المدرج بها فضاءات مخصصة للنساء والممولة من أطراف أجنبية	**فاعلية**		إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	تمويل خارجي

(*) طريقة الاحتساب: الفارق بين تقديرات السنة ن+1وتقديرات السنة ن/تقديرات السنة ن.

- التحليل

من المتوقع أن يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفي ديسمبر 2023 ما قدره 6527 معلما دينيا من بينها 5127 معلما يحتوي على فضاءات مخصصة للنساء وبالتالي تبلغ نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على مثل هذه الفضاءات 2,05 بالمائة.

ومن المؤمل أن يبلغ عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء 5452 معلما في موفى2026 وهو ما يقابل ارتفاعا بـ 2,08بالمائة.

- الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التنمية الدينية	**الهدف الإستراتيجي عدد 02: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال**	**الهدف 2:** تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة	**المؤشر.1.2:** نسبة تطور عدد الدروس والخطب الجمعية والندوات والملتقيات والمحاضرات التي تتناول موضوع العنف المسلط على النساء ومكانة المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع والمواضيع الأخرى ذات العلاقة.	**فاعلية**	الفارق بين تقديرات عدد الدروس والخطب الجمعية والندوات والملتقيات والمحاضرات التي تتناول موضوع العنف المسلط على النساء ومكانة المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع والمواضيع الأخرى ذات العلاقة للسنة ن+1 وتقديرات السنة ن / عدد الدروس والخطب الجمعية والندوات والملتقيات والمحاضرات التي تتناول موضوع العنف المسلط على النساء ومكانة المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع والمواضيع الأخرى ذات العلاقة للسنة ن.	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية					
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التنمية الدينية	**الهدف الإستراتيجي عدد 02: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال**	**الهدف 2:** تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة	**المؤشر.2.2:** نسبة تطور عدد البرامج الإذاعية والتلفزية والحملات التوعوية التي تبرز من منظور ديني مكانة المرأة في الإسلام وتتناول مواضيع أخرى ذات علاقة وتحسّس بضرورة التصدي لجميع أشكال العنف في المجتمع.	**فاعلية**	الفارق بين تقديرات عدد البرامج الإذاعية والتلفزية والحملات التوعوية التي تبرز من منظور ديني مكانة المرأة في الإسلام وتتناول مواضيع أخرى ذات علاقة وتحسّس بضرورة التصدي لجميع أشكال العنف في المجتمع للسنة ن+1 وتقديرات السنة ن / عدد البرامج الإذاعية والتلفزية والحملات التوعوية التي تبرز من منظور ديني مكانة المرأة في الإسلام وتتناول مواضيع أخرى ذات علاقة وتحسّس بضرورة التصدي لجميع أشكال العنف في المجتمع للسنة ن.	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**

*** المراعية للنوع الاجتماعي**

- الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
				المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
التنمية الدينية	**الهدف الإستراتيجي عدد 02: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال**	**الهدف 2: تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة**	**نشاط1:** تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الإطارات المسجدية والوعاظ مركزيا وجهويا طيلة السنة في مجال نبذ العنف ضد المرأة. **نشاط2:** تنظيم ندوات ودروس توعوية وملتقيات ومحاضرات حول مناهضة العنف ضد النساء. **نشاط3:** تطوير المناهج البيداغوجية المعتمدة بالكتاتيب قصد تغيير الصورة النمطية ونشر ثقافة عدم التمييز بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة.	نسبة تطور عدد الدورات التكوينية لفائدة الإطارات المسجدية والوعاظ طيلة السنة في مجال مناهظة العنف ضد المرأة. نسبة تطور عدد الندوات والدروس التوعوية والملتقيات والمحاضرات حول مناهضة العنف ضد النساء.	**فاعلية**		**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية		
				المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التنمية الدينية	**الهدف الإستراتيجي عدد 02: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال**	**الهدف 2: تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة**	**نشاط4:** إنتاج برامج إذاعية وتلفزية حول نبذ العنف المسلط على النساء والأطفال من منظور إسلامي.	نسبة تطور عدد البرامج الإذاعية والتلفزية حول نبذ العنف المسلط على النساء والأطفال من منظور إسلامي.	**فاعلية**		**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**	**إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025**

تعترض عملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التي تسهر المهمة على تطبيقها في قطاع الشؤون الدينية عدّة صعوبات وإشكاليات تتلخص أساسا فيما يلي:

– خصوصية القطاع خاصة فيما يتعلق بالإطارات المسجدية التي هي في أغلبها من الرجال (أئمة خطباء، أئمة صلوات خمس، مؤذنون، قائمون بالشؤون، قرّاء ....) باستثناء الكتاتيب التي يشرف عليها مؤدبون ومؤدبات وبعض مدرسات آفاق وبعض القارئات والقائمات بشؤون البيت ..... وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه وإن وجدث فوارق بين الجنسين فإنه لا يجوز شرعا أن تتولى المرأة الإمامة بالجوامع والمساجد أو رفع الأذان مثلا...

– خصوصية المعالم الدينية حيث يتحتّم تخصيص فضاءات للصلاة خاصة بالرجال وأخرى خاصة بالنساء وهو ما لا يتوفر في بعض المعالم الدينية بالخصوص في المناطق الريفية ممّا يطرح اشكالا تسعى المهمة لتجاوزه حيث اعتمدت مؤشر نسبة تطور عددا لمعالم الدينية ا لتي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء الذي يندرج ضمن الهدف 1-1" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

وحيث إن الاقتصار على هذا المؤشر لا يغطي كامل مجالات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التي تسهر المهمة على تطبيقها فإنه سيقع التفكير في اعتماد مؤشر جديد " نسبة تطور عدد النساء الآتي تتعرضن إلى العنف " والذي يندرج ضمن الهدف 1-2 " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال".

وفي هذا الإطار ستعمل المهمة على جمع المعطيات الإحصائية الضرورية ووضع خطة عمل لمناهضة العنف ضد المرأة وإبراز مكانتها الهامة في الإسلام ودورها الريادي في صلاح وتوازن الأسرة وحث المجتمع على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة.